

القراءات السبعية في شرح ابن عقيل

دراسة نحوية صرفية

د. نوال بنت سليمان الثنيان

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسولنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن أجل العلوم وأفضلها ما كان خدمة لكتاب الله العظيم، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه - ليضيف المتعلم لنفسه ولغيره علماً أوسع ومادة أعمق، وليكسب الأجر والثوبة من الله، بإذنه تعالى.

ومن مجالات خدمة القرآن الكريم التأليف في خدمة القراءات، هذا العلم الذي مازال يحتاج إلى بحث وتنقيب ودراسة وتمحيص، وقد ألف فيه مؤلفون أجلاء لهم باع في خدمة التنزيل سواء كان تأليفهم في مؤلف مستقل بذاته، أو كان مبنوياً في ثنايا العلوم الأخرى، وهذا يمثل علم النحو والصرف الذي يستشهد بالقراءات القرآنية، ومن العلماء الذين ضمنوا مؤلفاتهم الشواهد القرآنية وما توارد عليها من قراءات قرآنية: «ابن عقيل عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله بن عقيل القرشي الهاشمي العقيلي»، نحوي الديار المصرية، كان إماماً في العربية والبيان، تكلم في

الأصول والفقہ كلاماً حسناً»^(١) اشتهر بشرح لألفية ابن مالك، هذا الشرح الذي اكتفى به أكثر طلاب العلم والعلماء، وأغناهم عن الشروح الأخرى؛ لاتباع ابن عقيل فيه طريقاً وسطاً لم يعتمد فيه إلى الإيجاز المخل بالمهم من القواعد، ولا إلى الإطناب المتقل للكتاب.

وقد أكب الباحثون على خدمته، وركزوا جل اهتمامهم في الغالب على شرح شواهد الشعرية وإعرابها، والتعليق على بعض الآراء الخلافية مغفلين الاهتمام بالقراءات القرآنية وتوثيقها بنسبتها إلى قارئها وتوجيهها حسب آراء النحويين واختلافاتهم... وغير ذلك مما تحتاج إليه من خدمة علمية تثري طالب العلم وتغنيه عن الرجوع إلى كتب القراءات وكتب النحو الأخرى للوقوف على كل قراءة.

لذا عازمت أن أقدم هذه الخدمة مقتصرة على الآيات التي وردت فيها قراءات سبعية في هذا الكتاب القيم ليكون مجال بحثي ودراستي، فأكون بهذا قد خدمت القرآن الكريم من خلال الوقوف على القراءات القرآنية التي تعد أعلى مصادر السماع في أصول النحو العربي مختارة «شرح ابن عقيل» الذي يعد من أفضل الشروح عرضاً ومادة ليكون المنطلق الذي أعتمد عليه في تحديد القراءة لأصل من خلاله إلى آراء النحويين المتقدمين وموقفهم من القراءات القرآنية المتواترة.

ولأحقق كل ما سبق، اعتمدت في بحثي هذا المنهج الاستقرائي التحليلي، وذلك بتوثيق القراءات القرآنية الواردة في شرح ابن عقيل، وتحديد ما ورد فيها من قراءات سبعية، وذلك بعرضها على كتب السبعة ثم نسبتها إلى قارئها، وصنفتها حسب أبواب الألفية نحوية كانت أو صرفية، فجاء عدد النحوي منها أربع عشرة قراءة والصرفي منها قراءتين فقط، ثم بحثت في كل قراءة ودرستها دراسة علمية مستوفية - قدر الإمكان - آراء العلماء في توجيهها على اختلاف مدارسهم مع ذكر الشواهد والحجج التي استدلوها بها لكل قراءة، والاحتجاج على بعضها مما ذكر في كتب القراءات والنحو، ولم أغفل موقف علماء العربية من القراءات المتواترة حسب ما صرحوا به في مؤلفاتهم.

التمهيد:

القراءات المتواترة هي ما صح سندها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ووافقت رسم المصحف، وقد اجتمعت هذه الشروط في سبعة من القراء هم^(٢):

- نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني، وراويه: ورش، وقالون.
 - ابن كثير المكي، وراويه: قنبل، والبرقي.
 - عاصم بن أبي النجود الكوفي، وراويه: حفص بن سليمان، وشعبة بن عياش.
 - علي بن حمزة الكسائي الكوفي، وراويه: حفص الدوري، والليث بن خالد.
 - حمزة بن حبيب الكوفي، وراويه: خلف البزار، وخالد بن خالد.
 - عبدالله بن عامر الشامي، وراويه: ابن ذكوان، وهشام بن عمار.
 - أبو عمرو بن العلاء البصري، وراويه: حفص الدوري، وصالح بن زياد السوسي.
- ونعلم أن القراءات القرآنية بشكل عام لها مكانة عالية جليلة عند علماء النحو، إذ تعد أعلى مصادر السماع في النحو العربي.

قال سيبويه: «القراءة لا تخالف؛ لأن القراءة السنة»^(٣).

وقال الفراء: «الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر»^(٤).

وفصل السيوطي في أنواع القراءات إذ قال: «أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً، أم أحاداً، أم شاذاً»^(٥).

ومن خلال توثيقي لآراء النحويين في توجيه هذه القراءات السبعية في شرح ابن عقيل على الألفية بدا لي أن معظمها لم يختلفوا فيه ولم يلجأوا إلى تضعيف أو ردِّ له، ولكنهم وقفوا هذا الموقف الواضح الصريح بتضعيف أو عدم قبول من خلال قراءات محددة هي:

- قوله تعالى: ﴿لَقَدْ بَلَّغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾ الكهف من الآية: ٧٦^(٦).

استشهد ابن عقيل بالقراءتين في (لدني) بتخفيف النون وتشديدها، وعدَّ سيبويه قراءة التخفيف بحذف نون الوقاية ضرورة لا يقاس عليها، وردَّ ابن مالك هذا الرأي لثبوته في فصيح الكلام، ومن هذا الفصيح قراءة (لدني) بالتخفيف.

- قوله تعالى: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ﴾ النساء من الآية: ١٦ وقوله جل وعلا: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلْنَا﴾ فصلت، من الآية: ٢٩ (٧).

بقراءة (اللدان) و(الذين) بتخفيف النون وتشديدهما، فقد أجاز ابن عقيل الوجهين استناداً إلى ورودهما عن القراء السبعة، إلا أن ابن عصفور - فيما نقله عنه السمين - قصر جواز التشديد عن الألف فقط (اللدان) وردَّ السمين عليه بما ورد من قراءة (الذين).

- قوله تعالى: ﴿قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ الأنعام من الآية: ١٣٧ (٨).

استشهد ابن عقيل بقراءة ابن عامر: (قتل أولادهم شركائهم) وأجاز بناءً على ذلك الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف أتباعاً لرأي الكوفيين مستشهدين بالكثير من الشواهد الشعرية والنثرية، التي من أهمها قراءة ابن عامر. إلا أن البصريين وبعض الكوفيين منعوا هذا الفصل وقصروه على الشعر، وردوا الشواهد الشعرية التي احتج بها الكوفيون؛ لقلتها، ومن هؤلاء: الفراء، وابن خالويه، وأبو علي، ومكي، والزمخشري، وابن يعيش (٩)، وأبو البركات.... إلخ. وحكموا على القراءة بالضعف والقبح، وبالغوا في ذلك وطعنوا في تواترها.

إلا أن هناك من تصدى لهذه القراءة ودافع عنها لكونها قراءة سبعية ثبت تواترها عن الرسول عليه الصلاة والسلام فلا يجوز التجرؤ على رفضها؛ لصحة سندها، لأن ابن عامر أعلى القراء السبعة سنداً، ومن كبار التابعين الذين قرأوا على عدد من الصحابة.... إلخ.

ومن هؤلاء الذين صححوا القراءة ووجهوها الوجهة السليمة: أبو بكر بن الأنباري، وابن مالك، وأبو حيان، والسمين.

- قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ النساء، من الآية: ١(١٠).

استشهد ابن عقيل بالآية على قراءة حمزة بالجر في (والأرحام) عطفاً على الضمير المجرور في (به)، وهو وجه أجازة الكوفيين، ووافقهم فيه ابن يعيش، والشلوبين، وابن مالك، وأبو حيان، والسمن، وابن عقيل محتجين لذلك بشواهد قرآنية وشعرية.

إلا أن البصريين منعوا هذا النوع من العطف، فذهب سيبويه إلى أن ما جاء من ذلك ضرورة شعرية، ووافقه في هذا الفراء، والأخفش، والمازني، والزجاج، وأبو البركات، واحتجوا لرأيهم هذا بكثير من الحجج، وحكموا على قراءة حمزة باللحن، ولا يحل القراءة بها، وخرجوا شواهد الكوفيين تخريجاً يتفق مع قواعدهم.

وقد دافع عن قراءة حمزة وتصدى لها عدد من النحويين كابن يعيش^(١١)، وابن مالك، وأبي حيان، والسمن، وابن عقيل مستنكرين ردّ قراءة سبعية متواترة.

- قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ الكهف، من الآية: ٢٥(١٢).

ورد في (مائة) قراءتان متواترتان، إحداهما بالتنوين، والأخرى بدون تنوين على إضافة (مائة) إلى الجمع، قرأ بها حمزة والكسائي. وقد استشهد ابن عقيل بالقراءة الثانية على جواز إضافة (مائة) إلى الجمع مع قلته في كلام العرب، وذهب عدد من العلماء إلى تضعيف هذه القراءة وردها منهم: المبرد إذ قصر هذه الإضافة على الضرورة الشعرية.

نستطيع القول إن ردّ بعض النحويين لقراءة متواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما يعود إلى أحد سببين:

- الأول: أن القراءة لم تثبت لديهم بما تقوم الحجة به.
- الثاني: غلبة الظن على بعض النحاة أن في القراءة خطأ أو وهماً من أحد الرواة الذين نقلوا الحرف الذي طعن فيه^(١٣).

هذه الاجتهادات عند النحويين المبنية على الطعن في بعض القراءات تعود إلى ما يلي^(١٤):

١ - أن النحويين كانوا يحتكمون في تلحين القراء إلى ما وضعوه من قواعد وسنوه من قوانين.

٢ - أن بعض النحويين قد يخفى عليه توجيه القراءة فيسارع إلى تلحينها.

٣ - تلحين بعضهم يكون مبنياً على النظر إلى الشائع من اللغات، فيغفل عن غيره.

٤ - زعم بعض النحويين أنه أحصى أوزان العربية، فيلحن القراءات التي جاءت على وزن غير ما أحصى.

٥ - عدم مراعاة الأساليب البلاغية في أسلوب القرآن الكريم.

لذا يتأكد لنا أن القراءة المتواترة أفصح مما ورد في غير القرآن، واللحن إنما يعود لسبب مما ذكر. والأكد من ذلك ما أقره أبو عمرو الداني إذ قال: «وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية إذ ثبت عنهم لم يردّها قياس عربية ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة فلزم قبولها والمصير إليها»^(١٥).

لذا لا يجوز التجرؤ على قراءة متواترة بعدم قبولها، لثبوت ورودها عن الرسول عليه الصلاة والسلام ولقراءة سلف الأمة بها، ولاتصالها بأكابر الصحابة الذين أخذوا القرآن عنه صلى الله عليه وسلم بغير وساطة.

* * * * *

الفصل الأول

القراءات السبعية في الكتاب

(دراسة نحوية)

١ - اتصال (لدن) ببياء المتكلم

قال تعالى: ﴿قَالَ إِنْ سَأَلْتِكِ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبِي قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾
الكهف، الآية: ٧٦.

وردت في الآية في كلمة (لُدُنِّي) قراءات عدة، هي:

- قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي (لُدُنِّي) مثقلاً.
- وقرأ نافع (لُدُنِّي) بضم الدال وتخفيف النون.

وقد استشهد ابن عقيل بالقراءتين في معرض حديثه عن اتصال بعض الأسماء ببياء المتكلم وحكم مجيء نون الوقاية معها^(١٦).

- واختلفت الرواية عن عاصم؛ فقيل: قرأها (لُدُنِّي) بضم اللام وتسكين الدال، وقيل: (لُدُنِّي) بإشمام الدال شيئاً من الضم، و(لُدُنِّي) بفتح اللام وتسكين الدال، وفي رواية حفص عن عاصم أنه قرأ: (لُدُنِّي) على قراءة الجمهور.

والخلاف في القراءة^(١٧) حول اتصال الظرف (لدن) بنون الوقاية، والأصل لحاق هذه النون بالفعل لتقيه من الكسر بوقوعه عليها، وهو مذهب الجمهور^(١٨)، وذهب ابن مالك إلى إنها سميت بنون الوقاية لتقي من التباس ياء المتكلم ببياء المخاطبة، ولتقي من التباس أمر المذكر بأمر المؤنثة^(١٩).

- والحجة لمن قرأ (لُدُنِّي) بتشديد النون: أن أصل (لُدُن) بسكون النون وعلّة سكونها وسكون (عُن) و(قَط) ما ذكره سيبويه بقوله: «إنهن تباعدن من الأسماء ولزمهن ما لا يدخل الأسماء المتمكنة وهو السكون» (٢٠).

فإذا أضيفت إلى ياء المتكلم فسيؤدي هذا إلى كسر النون، لذا أضيفت إليها نون الوقاية ليسلم لهم السكون، وللوقاية من الكسر (٢١).

قال سيبويه في حديثه عن قطني، ومَنِّي، ولدُنِّي.... «إنه ليس من حرف تلحقه ياء الإضافة إلا كان متحركاً مكسوراً... فلم يكن لهم بد من أن يجيئوا بحرف لياء الإضافة متحرك، إذ لم يريدوا أن يحركوا الطاء ولا النونات؛ لأنها لا تذكر أبداً إلا وقبلها حرف متحرك مكسور، وكانت النون أولى، لأن من كلامهم أن تكون النون والياء علامة المتكلم» (٢٢).

وبعد زيادة هذه النون التقى نونان فأدغمت إحداهما في الأخرى، وعليه هذه القراءة (لدُنِّي) بالتشديد.

- وأما قراءة (لُدُنِّي) بالتخفيف فقد ذهب جمهور النحويين إلى أنه يوجد حذف والمحذوف هو نون الوقاية، كما في نحو: إنِّي، وأتِي، وذهب مكي وأبو حيان وغيرهما إلى أنه لا حذف في الكلمة، إنما هي (لُدُن) أضيفت إلى ياء المتكلم ولم تلحقها نون الوقاية، وهذا هو الأصل في الأسماء وهو القياس، كما يقال: غلامي، وداري (٢٣).

وقد قيل: هذه النون المذكورة هي نون الوقاية اتصلت بـ (لُد) المضمومة الدال التي هي لغة في (لدن).

وردّ هذا القول بأن (لُد) متحرك الآخر، ونون الوقاية يؤتى بها لتقي الكلمة من الكسر محافظة على سكونها، ومن دون النون لم يسكنوا لتحرك الدال، وبهذا لا حاجة إلى النون (٢٤).

ويرى السمين الحلبي رأياً يوفق فيه بين القراءة والقاعدة، وهو أن الأصل (لُد)

الساكنة الدال، وهي لغة في (لدن) دخلت عليها النون التي قد تكون نون الوقاية فيلتقي ساكنان فتكسر النون على أصلها، أو قد تكون النون أصلية، وعليه يكون السكون للتخفيف كسكون ضاد (عَضُد) وبابه.

وقد عد سيبويه الحذف ضرورة، ولا يقاس عليه، ورد ابن مالك هذا الرأي بأن (لُدُنِي) بالتخفيف جائز في الكلام الفصيح، واحتج بورود هذه القراءة، وإن كان هذا قليلاً؛ لأن الفصيح هو إثبات النون^(٢٥).

وحكي عن ابن عصفور أنه رجح قراءة الحذف على الإثبات. أما السيوطي فأجاز الحذف واللحوق دون ترجيح لأحدهما على الآخر^(٢٦).

- وأما قراءة (لُدُنِي) بفتح اللام وتخفيف النون مع إسكان الدال فقد وجهها أبو علي بقوله: «إن (لُدُن) مثل سَبْعٍ، وَعَضُدٌ، كما تحذف الضمة في نحو سَبْعٍ، كذلك حذفت من (لُدُن) فصار (لُدُن)»^(٢٧)، وتكسر النون في الوصل لالتقاء الساكنين.

- أما من أشم الدال الضم^(٢٨) فللتنبية على الأصل (لُدُن) كما يقال: تَعَزِين^(٢٩).

- أما (لُدُن) بضم اللام وسكون الدال فقد قيل: هو غلط، وحدد الغلط بأنه رواية لا لغة^(٣٠).

* * * * *

٢ - تثنية الاسم الموصول

قال تعالى: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ النساء، الآية: ١٦.

وقال جل جلاله: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرْنَا الَّذِينَ ضَلَّوْنَا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ نَجْعَلُهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونُوا مِنَ الْأَسْفَلِينَ﴾ فصلت، الآية: ٢٩.

قرأ ابن كثير (الذَانِ) و(الَّذِينَ) بتشديد النون، وقرأ الباقرن بالتخفيف^(٣١) وقد استشهد ابن عقيل بالقراءتين في حديثه عن الاسم الموصول (الذي) والوجه الجائزة في تثنيته^(٣٢) وتوجيههم لذلك أنه إذا وقف على (الَّذِينَ) بالتشديد فإنها مثلى لـ (الذي) ولكن الياء حذفت منها لالتقاء الساكنين حال التثنية - ياء الذي وألف التثنية^(٣٣) - فأتى التشديد للنون على رأي الجمهور عوضاً عن هذا الحذف^(٣٤) وهو تعويض جائز لا لازم، وكان الأولى أن تثبت هذه الياء كما بقيت ياء المنقوص في التثنية في مثل: القاضي، والشَّجِي، يقال: القاضيان، والشجيان، ولكنها حذفت وشدت النون لتفرق هذه الأسماء المبهمة عن غيرها، وذلك من وجوه هي:

- الأول: ذكره مكي القيسي بقوله: «أن التشديد وجب لهذه النون للفرق بين النون التي هي عوض من تنوين ملفوظ به في الواحد نحو: زيد، وعمرو، وبين النون التي لا تنوين في الواحد ملفوظ به، تكون النون عوضاً منه»^(٣٥)، وأضاف ابن يعيش «كانهم جعلوا لما هو عوض من أصل الكلمة مزية على ما هو عوض من شيء زائد ليس من الكلمة»^(٣٦).

- الثاني: للفرق بين الأسماء التي تضاف وتسقط نونها، نحو: غلاما زيد، وبين الأسماء التي تضاف وتبقى نونها كما في الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة لأنها من المبهمات، وهي من المعارف، والمعرفة لا تضاف البتة^(٣٧).

- الثالث: حذف الياء من (الذي) والألف من (ذا) في حالة تثنيتهما للفرق بين المبني والمعرف الذي تبقى ياؤه نحو: القاضي....^(٣٨).

- الرابع أنها تفرق عن النكرات بأنها تثبت على غير قياس، والمبهمات لا تثنى حقيقة لأنها لا تنكّر، إنما التثنية لما ينكّر

وأكد السمين ذلك بقوله: «فجعلوا الحذف منبهة على هذا»^(٣٩) وأضاف علة أخرى لهذا الحذف، وهي التخفيف لطول الكلام بالصلة.

وقصر ابن عصفور - فيما نقله عنه السمين - تشديد النون مع الألف فقط، أي في حال رفعها.

وردَ على ذلك بما روي من قراءة ابن كثير في سورة فصلت (ربنا أرنا اللذين) بتشديد النون.

* أما الحجة لمن خفف في (اللذان) فهي أن العرب تحذف طلباً للتخفيف دون تعويض.

* والحجة الثانية: أن المبهم أُجري في التثنية مجرى سائر الأسماء، كما يقال: رجلان فرسان.

قال مكّي: «وهو الاختيار، وعليه أتى كلام العرب، وهو المستعمل، وعليه أكثر القراء»^(٤٠).

* * * * *

٣ - حكم الخبر الجملة

قال تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ﴾ الأعراف، الآية: ٢٦.

في قوله (ولباس) قراءتان؛ الرفع والنصب، قرأ بالرفع ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة^(٤١) وهي موضع الاستشهاد عند ابن عقيل^(٤٢) في شرحه على أن الخبر يأتي جملة وهذه الجملة ليست هي المبتدأ في المعنى، لذا تحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدأ، والروابط أربعة هي: الضمير، أو الإشارة إلى المبتدأ، أو تكرار المبتدأ بلفظه، أو عموم يدخل تحته المبتدأ.

والآية هنا على قراءة الرفع شاهد على أن الرابط هو الإشارة إلى المبتدأ، على أن (لباس) مبتدأ و(ذا) من (ذلك) اسم إشارة مبتدأ ثان، و(خير) خبر المبتدأ الثاني، والجملة منهما خبر لـ (لباس). وهو وجه قال به الزجاج، وتوجيهه لاسم الإشارة أنه بمنزلة (هو)، أي: ولباس التقوى هو خير، قال: «لأن أسماء الإشارة تقرب فيما يعود من الذكر من المضمرة»^(٤٣) ووافق الزمخشري في هذا الوجه والعلة نفسها^(٤٤).

وقال بهذا الوجه أيضاً أبو البركات الأنباري، وأبو البقاء، وابن عصفور، وأبو حيان، والسمين، قال عنه الأخير: «وهذا الوجه هو أوجه الأعراب»^(٤٥).

وقد أجاز النحويون وجوهاً إعرابية أخرى هي:

- (لباس) مبتدأ، و(ذلك) نعت، و(خير) خبر، وهو وجه رجحه كثير من العلماء منهم: الزجاج، والنحاس، وابن خالويه، ومكي، وأبو البقاء وغيرهم^(٤٦).

وقد احتج ابن خالويه وأبو البقاء لهذا الوجه بقراءة عبدالله بن مسعود وأبي ابن كعب رضي الله عنهما: (ولباسُ التقوى خيرٌ) من دون (ذلك).

وذهب بعض المعربين إلى أن (ذلك) على هذا الوجه قد يكون بدلاً أو عطف بيان، ونقل أبو حيان عن الحوفي أنه رد القول بأن (ذلك) نعت لـ (لباس)، وحجته:

«لأن الأسماء المبهمة أعرف مما فيه الألف واللام، وما أضيف إلي الألف واللام،
وسبيل النعت أن يكون مساوياً للمنعوت أو أقل منه تعريفاً»^(٤٧).

وأيده السمين في أن ما ذكره صحيح من جهة الصناعة ومن جهة ترتيب
المعارف في أن الإشارة أعرف من المعرف (بأل)، ولكن من الممكن أن القائل بهذا
الوجه لا يذهب إلى أن اسم الإشارة هو الأعراف^(٤٨) وبخاصة أن للعلماء خلافاً كبيراً
حول أعرف المعارف ومراتبها. إلا أن المشهور أن اسم الإشارة أعرف من المعرف
(بأل) ومن المضاف إليه، وهناك رأي يذهب إلى أن المعرف (بأل) هو الأعراف^(٤٩).

- ذهب الزجاج إلى أن (لباس) خبر لمبتدأ مضمرة تقديره هو، أي: وهو لباس التقوى،
ووضع مكى هذا التقدير بقوله: «وستر العورة لباس التقوى أي: لباس المتقين،
يريد: لباس أهل التقوى، ثم حذف المضاف»، وعند أبي البقاء التقدير: ولباس
التقوى ساتر عوراتكم^(٥٠).

- وذكر أبو البركات الأنباري وجهاً آخر في (ذلك)، وهو أنه فصل كالمضمرة لا محل
له من الإعراب، (وخير) خبر للمبتدأ (لباس التقوى)، وقد نسبه أبو حيان إلى
الحَوْفي^(٥١).

وقرئت الآية (ولباس التقوى) بالنصب، قرأ بها نافع وابن عامر والكسائي^(٥٢)
وحجة النصب العطف على ما تقدم بالواو، وعليه يُحتمل معنيان، إما أن تكون (ذلك)
إشارة إلى اللباس، أو إلى كل ما تقدم^(٥٣).

* * * * *

٤ - حذف نون (يكون) المجزوم

قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يُّضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ النساء، الآية: ٤٠.

استشهد ابن عقيل^(٥٤) بهذه القراءة في باب (كان) وأخواتها في أثناء حديثه عن حكم حذف نون مضارع (كان) المجزوم، سواء أكانت ناقصة أو تامة، إذ ورد في (حسنة) قراءتان تمثلان جواز الحذف مع نوعي (كان)، والقراءتان هما:

- قراءة الرفع مع حذف النون من مضارع (كان) المجزوم، وحكم الحذف هنا جائز تخفيفاً؛ لكثرة الاستعمال. قرأ بهذه القراءة ابن كثير ونافع^(٥٥) على أن (تك) تامة، و(حسنة) فاعل، والتقدير: وإن تقع أو توجد أو تحدث حسنة^(٥٦).

- قرأ الباكون من السبعة (حسنة) بالنصب على أنها خبر (كان) الناقصة، واسمها ضمير مستتر، والتقدير عند الزجاج والنحاس: وإن تك فَعَلْتَهُ حسنةً يضاعفها^(٥٧) وحسن أبو علي النصب لتقدم ذكر (مثقال ذرة)، وبه قال مكي، والسمين^(٥٨).

* * * * *

٥ - فتح همزة (أن) وكسرها

قال تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ الأنعام، الآية: ٥٤.

استشهد ابن عقيل^(٥٩) بالآية للدلالة على جواز فتح همزة (إن) وكسرها إذا وقعت بعد فاء الجزاء وعليه قرئت: (أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ... فَأَنَّهُ) على ثلاث قراءات متواترة كما يلي^(٦٠):

- الأولى: بفتح الهمزة في (أنه) و(فأنه) قرأ بها: عاصم وابن عامر.
 - الثانية: بكسر الهمزتين فيهما، قرأ بها ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي.
 - الثالثة: بفتح الهمزة في (أنه) وكسرها في (فأنه) قرأ بها نافع.
- وفي الموضعين قراءات أخرى غير متواترة لا مجال لها في بحثنا هذا^(٦١).
- «أما القراءة الأولى بفتح الهمزة في (أنه) فمن خمسة أوجه:

- الأول: أن موضع (أن) نصب على أنه بدل من الرحمة، بدل شيء من شيء، أي: كتب ربكم على نفسه الرحمة، وهي المغفرة للمذنبين التائبين، وهو تقدير الزجاج^(٦٢)، وقال الفارسي: كأنه كتب ربكم على نفسه أنه من عمل منكم^(٦٣).
- الثاني: في موضع نصب بقوله: كتب ربكم على نفسه... بأنه أو لأنه، على إسقاط الخافض الباء أو اللام^(٦٤). وفي محلها خلاف مشهور بين العلماء^(٦٥). لا مجال لذكره هنا.
- الثالث: في وضع رفع مبتدأ، والخبر محذوف، تقديره عند أبي البقاء: عليه أنه من عمل، ودل على ذلك ما قبله، والهاء ضمير الشأن، ووافقه السمين.
- الرابع: في موضع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير في رأي النحاس: هي كذا^(٦٦).

- الخامس: في موضع نصب على أنها مفعول لـ (كتب)، والرحمة مفعول من أجله، والتقدير كما ذكر السمين: كتب أنه من عمِلَ لأجل رحمته إياكم.

وعلق السمين على هذا الوجه بأن أبا حيان قد ردّه، إذ قال: «وينبغي ألا يجوز لأن فيه تهيئة العامل للعمل وقطعه منه»^(٦٧).

وفي فتح (أن) الثانية من الآية خمسة أوجه أيضاً، هي:

- الأول: أن موضعها رفع بالابتداء، والخبر محذوف، حكاة النحاس عن الأخفش وأبي حاتم^(٦٨)، والتقدير: فله أنه غفور رحيم، أي: فله غفرانه، وهو تقدير الفارسي، وأبي البركات الأنباري^(٦٩)، وقدّره المرادي: فغفرانه حاصل^(٧٠)، وبه قال السمين، كما قدر شبه الجملة: فعليه غفرانه ورحمته^(٧١) وبهذا الوجه قال ابن مالك^(٧٢).

- الثاني: أن موضعها رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره: أمره أو شأنه أنه غفور رحيم، وبه قال الفارسي، وأبو البركات الأنباري، وأبو البقاء وغيرهم^(٧٣)، وقدّره المرادي: فجزاؤه الغفران، ونظر أبو علي لهذين الوجهين بقوله تعالى ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾^(٧٤) والتقدير على الوجهين: فله أن له نار جهنم، أو فأمره أن له نار جهنم.

- الثالث: أن (أن) الثانية مؤكدة للأولى وتكرير لها؛ لطول الكلام، قال به الزجاج^(٧٥)، ونقله النحاس عن سيبويه^(٧٦) منظراً لهذا الوجه بأيّتين من القرآن الكريم، إحداهما قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسِبْنَهُمْ بِمَقَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ﴾^(٧٧)، والأخرى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(٧٨).

وردّ القول بهذا الوجه من عدد من المعربين، وحجتهم في ذلك: قال أبو علي: «(منّ) لا تخلو من أن تكون للجزاء الجازم الذي اللفظ عليه أو تكون موصولة، ولا يجوز أن يقدر التكرير مع الموصولة ولو كانت موصولة لبقّي المبتدأ بلا خبر، ولا يجوز ذلك في الجزاء الجازم، لأن الشرط يبقى بلا جزاء»^(٧٩).

ووافقه على الاعتراض مكّي، وأبو البركات، وأبو البقاء، وأبو حيان، والسمين^(٨٠) وخرّجه أبو شامة - نقلاً عن السمين - - على أن الجواب محذوف لدلالة الكلام عليه. والتقدير: غفر لهم، ويرى السمين أن في هذا التخرّيج بعداً.

- الرابع: أنها بدل من (أنّ) الأولى، وهو قول الفراء^(٨١)، والأخفش أيضاً^(٨٢)، ونسبه السمين إلى الزجاج، ولم أقف عليه في كتابه: معاني القرآن وإعرابه^(٨٣).

ورده عدد من المعربين، قال أبو البركات: «إنّ وجود الفاء يمنع من البديل؛ لأنه لا يجوز أن يحول بينهما شيء سوى الاعتراضات، وليست الفاء من جملة الاعتراضات، ولا يجوز أن تكون الفاء زائدة، لأنه يؤدي إلى أن يبقى الشرط بلا جواب وذلك لا يجوز، فبطل أن يكون بدلاً»^(٨٤)، وقال أبو البقاء: «ذلك يؤدي إلى ألا يبقى لـ (مَنْ) خبر ولا جواب»^(٨٥)، وبهذا الرد قال أبو حيان والسمين^(٨٦).

- الخامس: أنها مرفوعة بالفاعلية، والتقدير فاستقرّ له أنه غفور، أي: استقر له وثبت غفرانه، وهو وجه قال به السمين، وأجاز - على رأي الأخفش - تقدير جارٍ يرفع هذا الفاعل، أي: فعليه أنه غفور^(٨٧).

وأما قراءة الكسر لـ (إنّ) الأولى فعلى ثلاثة أوجه:

- الأول: على الاستئناف، على جهة التفسير للرحمة، كما أن المغفرة والأجر تفسير للوعد من قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾^(٨٨).

وهو وجه قال به الفراء، والزجاج، وابن خالويه، وأبو علي، ومكّي، وأبو البركات، والسمين^(٨٩).

وأكد ابن خالويه^(٩٠) أن تمام الكلام كان بقوله: (كتب ربكم على نفسه الرحمة) وابتدأه بقوله: (إنه من عمل.....) مع جواز حكاية ما يكتب كما يحكى ما قيل دون إعمال الفعل (كتب) في ذلك.

- الثاني: كسرت (إنّ) بعد القول، حيث أُجري (كتب) مجرى (قال)، أي: قال: (إنه من عمل.....) وهو وجه قال به النحاس إذا كسرت الأولى والثانية، أو بكسر الأولى وفتح الثانية، ووافقه أبو البركات، وأبو البقاء، والسمين^(٩١).

- الثالث: كسرت (إنّ) على إضمار قول قبلها، أي قال: (إنه من عمل)، وبه قال مكي، ووافقه المنتجب الهمداني صاحب الفريد في إعراب القرآن، والسمين^(٩٢).

وأما كسر (إنّ) الثانية فمن وجهين:

- الأول: (إنّ) بعد الفاء حكمها الابتداء والاستئناف، على أنها ما بعدها جملة خبرية لـ (مَنْ) الموصولة، أو جملة جواب الشرط، إذ كانت (مَنْ) شرطية.

قال الزجاج: «وكسرت (إنّ) دخلت على ابتداء وخبر، كأنك قلت: فهو غفور رحيم، إلا أن الكلام بـ (إنّ) أوكد»^(٩٣).

وقال الفراء: «فإذا حسُن دخول (هو) حسُن الكسر»^(٩٤) وهو وجه قرره النحويون^(٩٥).

- الثاني: أنها عطف على الأولى أو تكرير لها، ورُدَّ هذا الوجه كما رُدَّ الوجه الثالث من وجوه فتح (أنّ) الثانية^(٩٦)، إلا أن لأبي البقاء تخريجاً له حيث قال: «وعلى هذا خبر (مَنْ) محذوف دل عليه الكلام، ويجوز أن يكون العائد محذوفاً، أي: فإنه غفور له، وإذا جعلت (مَنْ) شرطاً فالأمر كذلك»^(٩٧).

ورأى السمين - كما ذكرنا سابقاً - بُعدَ هذا الوجه، واعترض على حكم جواز حذف العائد، قال: قوله «ويجوز» ليس بجيد، بل كان ينبغي أن يقول، ويجب: لأنه لا بد من ضمير عائد على المبتدأ من الجملة الخبرية، أو ما يقوم مقامه، إن لم يكن نفس المبتدأ»^(٩٨).

أما قراءة نافع بفتح الأولى وكسر الثانية فيُختار لتوجيههما ما يُرى مناسباً من الوجوه السالفة الذكر، والله أعلم.

* * * * *

٦ - عمل (أَنْ) المخففة

قال تعالى: ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ * وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ * وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾
سورة النور، الآيتان: ٧، ٩.

استشهد ابن عقيل بالآية التاسعة فقط على قراءة (والخامسة^(٩٩)) أَنَّ غَضِبَ اللَّهُ (عليها) على أَنْ خبر (أَنْ) المخففة إذا جاء جملة فعلية فعلها متصرف وكان دعاء لم يفصل بين (أَنْ) وخبرها. وهذه الآية مرتبطة بالآية السابعة التي تسبقها قراءة وتوجيهاً، وفيهما قراءات متواترة، وهذه القراءات المتواترة كما يلي:

- (الخامسة) من الآية السابعة لم يختلف القراء في رفعها، أما (الخامسة) الثانية فقد قرأها حفص عن عاصم (والخامسة) نصباً، والباقون بالرفع.

- وقرأ السبعة عدا نافع (أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ) و(أَنَّ غَضِبَ اللَّهُ بِتَشْدِيدِ) (أَنَّ وَنَصْبِ) (لَعْنَةً) و(غَضِبَ)، وقرأ نافع (أَنَّ لَعْنَةً) بالتخفيف والرفع، وقرأ الثانية (أَنَّ غَضِبَ اللَّهُ) بالتخفيف وكسر الضاد من (غَضِبَ) على أنها فعل ماضٍ، ورفع الهاء من اسم الجلالة^(١٠٠) وتوجيه الرفع لقراءة (والخامسة) على أنها مبتدأ، و(أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ) الخبر^(١٠١)، وذهب مكي^(١٠٢) إلى رفعها على أنها خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وشهادة أحدهم (الخامسة) لمن قرأ (أربع) بالنصب، أو على العطف على (أربع) لمن قرأها بالرفع، وأيده أبو البركات، وأجازه مكي حتى وإن قرئت (أربع) بالنصب، حملاً على المعنى، لأن معناه النصب فيكون العطف على معنى أربع شهادات.

- أما قراءة (الخامسة) بالنصب فقد ذهب أكثر المعربين إلى أنها على إضمار فعل دل عليه الكلام، والتقدير: ويشهد الخامسة، وهو وجه قال به الفراء، والزجاج، والنحاس، وغيرهم^(١٠٣) وقدره الفراء: ويشهد الشهادة الخامسة.

قال أبو البركات: «صفة مصدر مقدر، وتقديره: أن تشهد الشهادة الخامسة، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه»^(١٠٤).

وأجاز مكي النصب على العطف على (أربع)، ووافقه أبو البركات والسمن، وعلى هذه القراءة يكون التقدير في (أَنْ) وما بعدها: ويشهد الخامسة بأن لعنة الله وبأن غضبَ الله، على إسقاط الخافض، ويتعلق الخافض بالناصب المقدر^(١٠٥).

وجوّز أبو البقاء أن يكون (أَنْ لعنة الله.....) بدلاً من (الخامسة).

- أما قراءة الستة (أَنْ لعنة الله) و(أَنْ غَضِبَ الله) على التشديد لـ (أَنْ) والنصب لما بعدهما فهي الأصل، والحجة كما قال ابن خالويه: «أنه أتى بالكلام على أصل ما بني عليه»^(١٠٦)، وقال أبو علي: «قال أبو الحسن: لا أعلم الثقيلة إلا أجود في العربية، لأنك إذا خفت فالأصل عندي التثييل فتخفف وتضمّر، فأن تجيء بما عليه المعنى، ولا تكون أضمرت، ولا حذفتم شيئاً أجود»^(١٠٧).

وقد نظّر لذلك بقراءة (إِنَّ الحمدَ لله)^(١٠٨) وهي قراءة غير سبعية، ثم قال: «وجميع ما في القرآن مما يشبه هذا».

وتوجيه قراءة نافع: (أَنْ لعنة الله) و(أَنْ غَضِبَ الله) على تخفيف (أَنْ) من الثقيلة وإضمار اسمها على تقدير: وأنه لعنة الله عليه، والجملة الاسمية (لعنة الله عليه) في موضع رفع خبر (أَنْ)^(١٠٩).

وعليه قول الشاعر:

فِي فِتْيَةِ كَسِيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ^(١١٠)

أي: أنه هالك كل من يحفى وينتعل.

ومثل (أَنْ لعنة الله) (أَنْ غَضِبَ الله) بتخفيف (أَنْ) من الثقيلة وتقدير اسمها ضمير الشأن، و(غَضِبَ فعل ماضٍ، واسم الجلالة فاعله، والجملة من الفعل والفاعل خبر (أَنْ) إلا إن النحويين ذهبوا إلى أن (أَنْ) المخففة من الثقيلة لا يليها فعل إلا إذا وجد فاصل بينهما.

وقبحة ابن السراج إذ قال: «وأعلم أنه قبيح أن يلي (أَنْ) المخففة الفعل إذا

حذفت الهاء وأنت تريدها، كأنهم كرهوا أن يجمعوا على الحرف الحذف، وأن يليه ما لم يكن يليه وهو مثقل، قبيح أن تقول: قد عرفت أن يقوم زيد: حتى تفصل بين (أن) والفعل بشيء يكون عوضاً من الاسم، نحو: لا، وقد، والسين»^(١١١).

إلا أنه ورد قوله تعالى: ﴿نُودِيَ أَن بُورِكَ مَن فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾^(١١٢)، على أن (بورك) بمعنى الدعاء، وورد ما حكاه سيبويه^(١١٣): (أَمَا أُنْ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا) وقولهم: (أَمَا أُنْ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ) وكلها ولي الفعل فيها (أن) المخففة دون وجود فاصل، لأنها دلت على معنى الدعاء، وعليه كان تخريج قراءة نافع في أن معنى (غَضِبَ) الدعاء، وإن كان لفظها لفظ الخبر، وفي مثل هذا الحال لا يدخل شيء من الفواصل لفساد المعنى^(١١٤).

ورد أبو علي ما قد تُؤوَّلُ عليه الآية بأن (أن) ناصبة للفعل كقراءة: ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾^(١١٥) بأن هذا لا يجوز لتعلق (أن) بالشهادة، وهي بمنزلة العلم الذي لا يجوز أن تقع (أن) الناصبة بعده.

* * * * *

٧ - جملة الحال الفعلية

قال تعالى: ﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَعْوَتُكُمَا فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾
يونس، الآية: ٨٩.

استشهد ابن عقيل^(١١٦) بالآية في باب الحال على أن الجملة الحالية تأتي اسمية أو فعلية فعلها مضارع أو ماضٍ، وكل منهما مثبت أو منفي، وإذا صُدِّرت الجملة بمضارع مثبت أو منفي فإنه يجوز فيه أن يربط بالواو أو بالضمير أو بهما معاً عدا إذا كان منفيّاً ب (لا) ففيه خلاف بين النحويين حول اقترانه بالواو، وعليه تم الاستشهاد بالقراءات الواردة في قوله (ولا تتبعان) من الآية، وفيها قراءات مختلفة في التاء، وفي النون، فقد ذكر ابن مجاهد^(١١٧)، روايتين في قراءة التاء منها، في حين نفى زبو عمرو الداني^(١١٨) وجود خلاف في تشديد التاء والروايتان هما:

- الأولى: رواية ابن ذكوان عن ابن عامر (تتبعان) بتخفيف التاء.

- الثانية: رواية ابن هشام (ولا تتبعان) بتشديدها.

والحجة فيهما أن من قرأها بالتخفيف أخذها من تبع يتبع، ومن قرأها بالتشديد فمن اتبع يتبع، قال ابن خالويه: «وهما لغتان، معناهما واحد»^(١١٩).

- وقيل: يختلف المعنى بينهما من وجه دقيق^(١٢٠).

أما الخلاف الذي تناوله النحويون في الآية فهو ما ورد في نون (تتبعان) من تخفيف وتشديد. قال أبو عمرو الداني: قرأها ابن ذكوان بتخفيف النون^(١٢١) والباقون بتشديدها.

* وتوجيه قراءة النون بالتخفيف كما يلي:

- أولاً: أن (لا) في قوله (ولا تتبعان) للنفي وليست للنهي، والنون فيها للإعراب؛ لأن (لا) ليست عاملة، لذا كانت نون الرفع، وعلى ذلك يكون في الجملة وجوه، هي:

● أنه في موضع نصب حال على تقدير: فاستقيماً غير متبعين^(١٢٢)، واعترض على هذا الوجه بأن الحال إذا كانت فعلاً مضارعاً مثبتاً أو منفيماً ب (لا) لا يجوز اقترانها بالواو، لذا رُدَّ هذا الاعتراض بتأويل الآية على إضمار مبتدأ لجملة (ولا تتبعان) ليكون التقدير: وأنتما لا تتبعان، وهو تأويل قال به السمين وابن عقيل في تعليقهما على هذه القراءة، والسيوطي^(١٢٣).

● أنه نفى بمعنى النهي، كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾^(١٢٤)، وبه قال أبو البقاء والسمين^(١٢٥).

● أنه خبر محض مستأنف لا صلة له بما قبله، وعلى هذا يكون معنى الآية كما قال السمين: «أنهما أخبرا بأنهما لا يتبعان سبيل الذين لا يعلمون»^(١٢٦).

- أما التوجيه الثاني لقراءة التخفيف: فعلى أن (لا) ناهية أتت مع ألف الاثنين، وهذا رأي أجازة الكوفيين ويونس بن حبيب ومنعه البصريون^(١٢٧).

قال سيبويه: «وأما يونس وناس من النحويين فيقولون: اضربان زيدا، واضربان زيدا، فهذا لم نقله العرب، وليس له نظير في كلامهم، لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم»^(١٢٨).

وهذه العلة التي ذكرها سيبويه هي علة منع اجتماع ألف الاثنين أو نون النسوة مع نون التوكيد الخفيفة.

وقد بنى الكوفيون رأيهم هذا على ما ذهبوا إليه من أن الخفيفة مخففة من الثقيلة، أي أن أصلهما واحد، إلا أنهما أصلان عند البصريين لتخالفهما في المعنى وأحكام كل منهما^(١٢٩).

قال الخليل: «فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكِّد، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشد توكيداً»^(١٣٠).

والقراءة الثانية في نون (تتبعان) بالتشديد والكسر؛ على أن (لا) ناهية والفعل

في موضع جزم بها، والنون المشددة للتأكيد، قال ابن يعيش: «والمشددة أبلغ في التأكيد من المخففة، لأن تكرير النون بمنزلة تكرير التأكيد»^(١٣١)، وقد حركت هذه النون، لالتقاء ساكنين، واختير لها الكسر، لأنها أتت بعد الألف فأشبهت نون الاثنين^(١٣٢).

قال مكي عن هذه الوجه: «وهو الاختيار لصحته في المعنى والإعراب، ولأن الجماعة عليه»^(١٣٣).

* * * * *



مركز تحقيقات كالمبيوتر علوم رمدى

٨ - إضافة الظرف إلى الجملة

قال تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ المائدة، الآية: ١١٩.

وردت هذه الآية في باب الإضافة من شرح ابن عقيل^(١٣٤) حين فصل في مسألة حكم الأسماء المضافة إلى الجملة جوازاً وكانت هذه الجملة فعلية مصدرية بضارع، فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز في هذه الأسماء البناء والإعراب، إلا أن المختار فيها الإعراب، وأوجب البصريون الإعراب، وعليه وجهت القراءات في (يوم) من الآية المذكورة، إذ ورد فيها قراءات متواترة وغير متواترة، فقرئت (يوم) بالنصب والرفع؛ نافع بالنصب، والباقون من السبعة بالرفع^(١٣٥)، وقُرئت من غير السبعة بالتونين نصباً ورفعاً^(١٣٦).

أما قراءة الرفع (ليوم) فعلى أنه خبر لـ (هذا) والجملة في محل نصب مفعول به للقول على معنى: أن الله سبحانه وتعالى يقول: هذا اليوم الذي هو يوم القيامة، هو اليوم الذي ينفع فيه الصادقين صدقهم، وهو وجه اتفق عليه المعربون كالفراء، والزجاج، وأبي جعفر النحاس، وأبي علي، وغيرهم^(١٣٧).

وأما قراءة النصب لـ (يوم) فعلى وجهين:

- أحدهما: أن يكون منصوباً على الظرف، والمعنى كما قال الزجاج^(١٣٨): قال الله: هذا لعيسى في يوم ينفع الصادقين صدقهم، أي: قال الله هذا في يوم القيامة، ووجه النصب على الظرف أن يكون (يوم) مفعول (قال)، قال أبو علي: «تقديره: قال الله هذا القصص أو هذا الكلام يوم ينفع الصادقين صدقهم، فـ (يوم) ظرف للقول، وهذا إشارة إلى ما تقدم ذكره من قوله (وإن قال الله يا عيسى ابن مريم.....)^(١٣٩) وجاء على لفظ الماضي وإن كان المراد به الآتي: وليس ما بعد (قال) حكاية في هذا الوجه»^(١٤٠).

بهذا الوجه قال الزمخشري، وأبو البقاء، وأبو حيان^(١٤١).

ويظهر في هذا الوجه خلاف بين النحويين في أن (هذا) إذا أشير به إلى المصدر فإنه ينتصب عليه، أي قال الله هذا القول، أما إذا أشير به إلى الخبر والقصص المتقدمة فإنه يختلف في نصبه، لأنه وقع بعد القول ما يفهم كلاماً، فهل ينصب على المصدرية، أو على المفعول به^(١٤٢)؟ قال السمين: «وعلى كل تقدير: فـ (يوم) منصوب على الظرف بـ (قال)، أي قال الله هذا القول، أو هذه الأخبار في وقت نفع الصادقين».

- والآخر: أنه خبر لـ (هذا) الذي يشير إلى حدث، وظروف الزمان تكون خبراً عن الأحداث نحو (القتال يوم الجمعة)، ويكون المعنى في الآية على الحكاية، والتقدير كما قال أبو علي: «قال الله: هذا يومٌ ينفعُ، أي هذا الذي اقتصصنا يقع أو يحدث يومٌ ينفع الصادقين»^(١٤٣).

وذهب الكوفيون إلى أنه مبني على الفتح في محل رفع خبر (هذا)، وفي هذه المسألة خلاف بين النحويين، وذلك في الظرف إذا أضيف إلى جملة، فإما أن يكون مضافاً وجوباً أو جوازاً؛ والوجوب كما هي الحال مع إذ، وحيث... إلخ، والجواز على ضربين؛ إما أن يضاف إلى جملة صدرها ماض^(١٤٤) وهنا يجوز بناء الظرف وإعرابه باتفاق، وإما أن يضاف إلى جملة صدرها مضارع كما هي الحال مع الآية (هذا يوم ينفع....) وفيه وقع الخلاف بين الكوفيين والبصريين^(١٤٥) كما يلي:

أ - ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز في الظرف إذا أضيف إلى فعل مضارع البناء والإعراب^(١٤٦) ووافقهم أبو الحسن الوراق حيث أجاز الوجهين، ورجح الإعراب^(١٤٧)، ونسب إلى أبي علي - على خلاف ما ورد له من رأي في البغداديات والحجة^(١٤٨) - وبه قال ابن مالك^(١٤٩).

وحجتهم في البناء ما جاء في قراءة نافع بنصب (يوم) وهذا دليلهم النقلی، أما دليلهم العقلی، فقد قال ابن مالك: «فلو جعلت الفتحة فتحة إعراب لامتنع أن

يكون المشار إليه اليوم لاستلزام ذلك اتحاد الظرف والمظروف، وكان يجب أن يكون التقدير مبايناً للتقدير في القراءة الأخرى مع أن الوقت واحد والمعنى واحد، إلا أن المراد حكاية القول في ذلك اليوم فلا بد من كونها ما يقتضي اتحاد المعنى دون تعدده»^(١٥٠).

وذكر ابن الشجري علة للبناء عند الفراء، وهي: جمل الفعل المضارع على الفعل الماضي^(١٥١) وعلل ابن الحاجب للكوفيين بأنهم اعتمدوا على ضعف علة البناء وعلى القراءة السبعية إلا أنه رد حجتهم النقلية بقوله: «ولا حجة لهم فيما ثبت في السبعة من فتح..... لاحتمال كونه ظرفاً، والمعنى: هذا المذكور في يوم ينفع»^(١٥٢).

ب - ذهب البصريون إلى أنه يجب الإعراب فقط في ظرف الزمان إذا أضيف إلى الفعل المضارع؛ لأنه معرب، ولا يجوز البناء؛ لأن المضاف يكتسي البناء من المضاف إليه إذا كان مبنياً^(١٥٣) كإضافة (حين) إلى الفعل الماضي في قول النابغة:

على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت أماً اصنع والشيب وازع^(١٥٤)

ف (حين) في البيت مبني؛ لإبهامه وإضافته إلى فعل مبني؛ وإضافة (يوم) إلى (إن) في قوله تعالى: (من عذاب يومئذ)^(١٥٥)، وأكد أبو علي هذا الرأي بقوله: «وصار في المضاف البناء للإضافة إلى المبني، كما صار فيه الاستفهام للإضافة إلى المستفهم به، نحو: غلام من أنت؟ وكما صار فيه الجزاء في نحو: غلام من تضرب أضرب»^(١٥٦).

ومعنى هذا أن الإضافة إلى الفعل المضارع لا تزيل إعرابه^(١٥٧) وبهذا رد رأي الكوفيين من بعض النحويين؛ لضعفه^(١٥٨).

* * * * *

٩ - (لدى) ببناء وإعراباً

قال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا * فَيَمَّا يَنْزِئُ بَأْسًا شَدِيدًا مِّنْ لَّدُنْهُ وَيُنزِلُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنْ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا﴾ الكهف، الآيتان: ١، ٢.

وقف ابن عقيل^(١٥٩) في استشهاده بالقراءات السبعة الواردة في قوله (لدى) من الآية الثانية على آراء النحويين في إعرابها وبنائها.

ذهب جمهور النحويين إلى أنها مبنية؛ لغلبة الإبهام عليها^(١٦٠) وعلل ابن مالك ذلك بعلّة أخرى، إذ قال: «لشبهها بالحروف في لزوم استعمال واحد وامتناع الإخبار بها وعنّها»^(١٦١).

وعليه قراءة السبعة - عدا عاصم في رواية أبي بكر عنه - إذا قرعوا (لدى) بفتح اللام وضم الدال وتسكين النون^(١٦٢)، وضم الدال لغة من لغات العرب مثل سبّع، وعَضُد^(١٦٣).

أما الهاء فالقراء فيها على حسب قواعدهم؛ فابن كثير يصلها بواو (لدهو) لأنه أتى بها على أصلها، وأعطاه ما أوجب لها ولهاء الضمير، إذا جاءت بعد حرف ساكن، نحو: منهو، وعنّه^(١٦٤).

أما عاصم في رواية أبي بكر فقد قرأها: (من لُدْهِي) بفتح اللام وإشمام الدال الضمة مع كسر النون والهاء وإلحاقها بياء في الوصل^(١٦٥).

والحجة فيها كما قال ابن خالويه: «أنه استثقل الضمة على الدال فأسكنها، وأشار بالضمة إليها دلالة عليها فالتقى ساكنان، فكسر النون وأتبعها الهاء وبيّن كسرتها بإلحاق الياء، كما تقول: مررت بهي يا فتى»^(١٦٦).

وبهذه الحجة قال مكي وابن يعيش وآخرون^(١٦٧).

وقد كان إشماء الدال الضمة للدلالة على أصلها كما أثمرت الكسرة الضمة في تغزئين، وقيل، للدلالة على أن الأصل فيهما التحريك بالضم، والإشمام هنا لفظي، لأنه إشماء متحرك لذا يسمع، ويختلف عن الإشمام في قراءة عاصم لأنه إشماء في حرف ساكن فيكون عبارة عن ضم الشفتين فقط دون لفظ بالحركة^(١٦٨).

وقد احتج النحويون بهذه القراءة التي وردت بكسر النون للدلالة على أن (لن) تأتي معرية؛ وهي لغة قيس، قال ابن مالك: «ولكون موضع (لن) صالحاً لـ (عند) شبهتها قيس بها فأعربتها^(١٦٩)».

وقد استشهد أيضاً ببيت من الشعر من الممكن - حسب قول ابن مالك - أن يكون شاهداً على لغة قيس، وهو قول الشاعر:

تنتهضُ الرُّعدةُ في ظَهيري من لئن الظُّهرِ إلى العُصيرِ^(١٧٠)

وقد ردَّ ابن خالويه من قاس (لن) على (عند) لكونها بمعناها بقوله: «وقع الاتساع في (عند) ما لم يقع في (لن)؛ لأنك تقول: المال عندي، وهو بحضرتك أو بعيد عنك، وتقول: القول عندي، أي في تمييزي، وهذا لا يكون في (لن)»^(١٧١).

وقد صرح النحويون - كما سبق توضيحه - بأن الكسرة في (لن) ليست كسرة جر إنما هي لالتقاء ساكنين^(١٧٢). وفي لن لغات كثيرة جمعها بعضهم في عشر لغات لا مجال لذكرها هنا^(١٧٣).

* * * * *

١٠ - الفصل بين المضاف والمضاف إليه

قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ لِيُرُدُّوهُمْ وَلِيَلْبَسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ الأنعام، الآية: ١٣٧.

في قوله (قتل أولادهم شركائهم) قراءتان متواترتان، استشهد ابن عقيل^(١٧٤) بقراءة (قتل أولادهم شركائهم) دليلاً على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف، وحول المسألة خلاف بين النحويين، وتفصيل هاتين القراءتين^(١٧٥) وما تبعهما من توجيه حسب ما يلي:

- القراءة الأولى: قرأ بها السبعة عدا ابن عامر، بفتح الزاي من (زَيْن) على ما يسمى فاعله، ونصب (قتل) بالفعل (زَيْن) وخفض (أولادهم) بإضافة (قتل) إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، ورفع (شركائهم) بالفعل (زَيْن).

قال الفراء: «والشركاء رفع؛ لأنهم الذين زينوا»^(١٧٦).

وقال أبو علي في توجيه القراءة: «لا يجوز أن يكون (الشركاء) فاعل المصدر الذي هو القتل... لأنه (زَيْن) حينئذ يبقى بلا فاعل، ولأن الشركاء ليسوا قاتلين، إنما هم مزينون القتل للمشركين، وأضيف المصدر الذي هو القتل إلى المفعولين الذين هم الأولاد.... والمعنى: قتلهم أولادهم، فحذف المضاف إليه الذي هو الفاعل»^(١٧٧).

- القراءة الثانية: قرأ بها ابن عامر، بضم الزاي من (زَيْن) على ما لم يسم فاعله، ورفع (قتل) على أنه فاعل لما لم يسم فاعله، ونصب (أولادهم) على إعمال المصدر فيه المفعولية، وجر (شركائهم) على إضافة (قتل) إليه لأنهم الفاعلون.

وعلى هذا التوجيه تم الفصل بين المضاف (قتل) والمضاف إليه (شركائهم) بما نصبه المضاف من مفعول وهو (أولادهم)، وهو وجه أجازته ابن عقيل في استشهاده بهذه القراءة موافقاً فيه رأي الكوفيين^(١٧٨) الذين أجازوا الفصل بين المضاف

والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور وبغيرهما للضرورة الشعرية، وقد جاء أيضاً في القرآن الكريم والآية شاهد على ذلك لذا كان في الشعر أولى.

واحتج الكوفيون لهذا الرأي بما جاء كثيراً في أشعار العرب، فمما جاء من فصل بالظرف الجار والمجرور قول الشاعر:

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدِمَا اسْتَعْبَرَتْ **لَلَّهِ نَرٌ - الْيَوْمَ - مَن لَامَهَا** (١٧٩)

فصل بين المضاف: (در) والمضاف إليه (مَن) بالظرف (اليوم)، وقول الشاعر:

كَانَ اصْوَاتٍ مِّنْ اِيْغَالِهِنَّ بِنَا **اَوَاخِرِ الْمَيْسِ اِنْقَاضُ الْفَرَارِيحِ** (١٨٠)

فصل بين المضاف (اصوات) والمضاف إليه (اواخر الميس) بالجارين والمجرورين: (من إيغالهن بنا).

ومما جاء بالفصل بغير الظرف والجار والمجرور قول الشاعر:

فَزَجَجْتُهَا بِمِزْجَةٍ **زَجُّ الْقُلُوصِ اَبِي مَزَادَةَ** (١٨١)

حيث فصل بين المضاف (زج) والمضاف إليه (أبي مزاده) بمفعول المضاف (القلوص). ومن الشواهد أيضاً على الفصل بالمفعول قول شاعر آخر:

يُطْفَنُ بِحَوْزِيٍّ الْمَرَاتِعِ لَمْ تُرْعَ **بِوَادِيهِ مِّنْ قَرَعِ الْقَسِيِّ الْكَنَائِنِ** (١٨٢)

جاء الفصل بين (قرع) و(الكنائن) بمفعول المصدر (القسي).

ولهم شواهد شعرية غير ما ذكر على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول (١٨٣).

ومن شواهدهم النثرية على جواز الفصل ما حكى الكسائي عن العرب: هذا غلامٌ والله زيدٌ، وحكى أبو عبيدة أنه سمع عن بعض العرب قولهم: إن الشاة لتجترُ فتسمعُ صوتَ والله ربيها (١٨٤).

ومن أقوى شواهدهم على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور قراءة ابن عامر: (وَكذلكَ زَيْنَ لِكثيرِ مِنَ المَشْرِكِينَ قَتَلَ أولادَهُم شُرَكَائِهِم).

ومنع البصريون جواز الفصل بغير الظرف والجار والمجرور؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد^(١٨٥).

قال ابن يعيش: «فالمضاف إليه من تمام المضاف يقوم مقام التنوين ويعاقبه، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون كذلك لا يحسن الفصل بينهما».

ويجوز الفصل بالظرف والجار والمجرور فقط في الشعر، لأنه يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرها، ولم يجيزوا هذا الفصل بالظرف في الكلام مع اتساعهم فيه عامة، وقصروه على الشعر، ولهذا كان أجدر عندهم ألا يجيزوا الفصل بالمفعول الذي لم يتوسع فيه بالفصل^(١٨٦)، وردوا الشواهد الشعرية التي احتج بها الكوفيون، وذلك لقلتها، وعدم معرفة قائلها، لذا لا يجوز الاحتجاج بها.

أما حكاية الكسائي وأبي عبيدة أقوال العرب في الفصل فقد ردت من أبي البركات إذ قال: «إنما جاء ذلك في اليمين، لأنها تدخل على أخبارهم للتوكيد، فكأنهم لما جازوا بها موضعها استدركوا ذلك بوضع اليمين حيث أدركوا من الكلام؛ ولهذا يسمونها في مثل هذا النحو لغواً، لزيادتها في الكلام في وقوعها غير موقعها، والذي يدل على صحة هذا أنا أجمعنا وإياكم على أنه لم يجيء عنهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير اليمين في اختيار الكلام»^(١٨٧).

وأما قراءة ابن عامر فقد ردت وضعت من كثير من النحويين البصريين والكوفيين ومن المعريين.

- قال الفراء إمام الكوفة: «وليس قول من قال (مخلفَ وعدَه رسله) ولا (زَيْنَ لِكثيرِ مِنَ المَشْرِكِينَ قَتَلَ أولادَهُم شُرَكَائِهِم) بشيء»^(١٨٨).

وقال ابن خالويه في الحجة: «وهو قبيح في القرآن، وإنما يجوز في الشعر» (١٨٩).

وقال أبو علي في توجيهه للفصل في قراءة ابن عامر: «وهذا قبيح قليل في الاستعمال، ولو عدل عنها إلى غيرها كان أولى» (١٩٠).

وحكم مكي عليها بالضعف إذ قال: «وهذه القراءة فيها ضعف للتفريق بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنه إنما يجوز مثل هذا التفريق في الشعر، وأكثر ما يجوز في الشعر مع الظروف؛ لاتساعهم في الظروف، وهو في المفعول به في الشعر بعيد فأجازته في القرآن أبعد» (١٩١).

وبالغ الزمخشري في الحكم على هذه القراءة بما لا يجوز أن يتلفظ به على قراءة متواترة مروية عن الرسول عليه الصلاة والسلام، فقال: «وأما قراءة ابن عامر على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً، كما سمج ورد، زج القلوص أبي مزادة» (١٩٢)، فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسب نظمه وجزالته» (١٩٣).

وتجراً الرضي في شرحه على الكافية على القراءات السبع وطعن في تواترها حين قال: «فقراءة ابن عامر ليست بذاك، ولا نسلم تواتر القراءات السبع، وإن ذهب إليه بعض الأصوليين» (١٩٤).

ورد أبو البركات احتجاج الكوفيين بهذه القراءة، وذلك لإجماعهم مع البصريين على امتناع الفصل بالمفعول في غير ضرورة الشعر، والقرآن لا ضرورة فيه، وبما أن الإجماع على ذلك في الاختيار سقط الاحتجاج بالقراءة في حال الضرورة، وعلى هذا «إذا لم يجز أن تجعل حجة في النظر لم يجز أن تجعل حجة في النقيض» (١٩٥).

وذهب المحتجون على هذه القراءة إلى أن ابن عامر اعتمد في قراءته على رسم

المصحف حيث رسمت (شركائهم) بالياء في مصاحف أهل الشام^(١٩٦)، وأضاف الزمخشري إلى ذلك قوله: «ولو قرئ بجر الأولاد والشركاء لكان الأولاد شركائهم في أموالهم لوجد مندوحة عن هذا الارتكاب».

إلا أن هناك من تصدى لهؤلاء ودافع عن قراءة ابن عامر دفاعاً منبثقاً من كونه قراءة سبعية متواترة عن الرسول صلى الله عليه وسلم ولا يجوز التجزؤ على القراءات السبعية؛ لصحة سندها. قال أبو شامة: «من أسند هذه القراءة مثبت، والإثبات مرجح على النفي بإجماع»^(١٩٧).

أما القارئ ابن عامر فهو أعلى القراء السبعة سنداً؛ ذلك لأنه من كبار التابعين وقرأ على عدد من الصحابة كأبي الدرداء، ونقل أنه قرأ على عثمان بن عفان رضي الله عنه، وهو أقدمهم هجرة لولادته في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما عُدد من الذين يقتدى بهم في الفصاحة لما لم يعلم عنه مجاورته للعجم^(١٩٨).

وقد حسن ابن مالك^(١٩٩) الفصل هنا بثلاثة أمور:

- الأول: أن الفاصل فضلة، وبذلك لا يعتد به.
- الثاني: أنه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف.
- الثالث: أنه مقدر التأخير لأجل المضاف إليه، مقدر التقديم للفاعلية المعنوية، فقال في ذلك: «فلو تستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقتضى القياس استعماله؛ لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيراً، فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية، فحكم بجوازه».

وقد كثر في الشعر الفصل بين المتضايفين بالظرف والجار والمجرور والفاعل سواء تعلق بالمضاف أو بغيره، ومثله المفعول، بل ورد الفصل بينهما بالنداء والنعته... وغير ذلك مما سبق الاستشهاد به مما أثبتته وما لم أثبتته^(٢٠٠).

ومن شواهدهم في الاختيار قراءة بعض السلف قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعَدِّهِ رُسُلَهُ﴾^(٢٠١) بنصب (وعده) وخفض (رسله) حيث فصل اسم الفاعل المضاف إلى مفعول بمفعول آخر^(٢٠٢).

وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: (هل أنتم تاركوا لي صاحبي)^(٢٠٣) ففصل عليه الصلاة والسلام - وهو أفصح الناس - بين المتضايقين بالجار والمجرور^(٢٠٤).

ومن شواهدهم قول العرب: «هو غلامٌ - إن شاء الله - أخيك، قال أبو بكر ابن الأنباري: «هذه قراءة صحيحة، وإذا كانت العرب قد فصلت بين المتضايقين بالجملة في قولهم (هو غلام.....) يريدون هو غلام أخيك، فإنَّ يُفصل بالمفرد أسهل»^(٢٠٥).

هذا القول أياً كانت نسبته والأقوال الأخرى التي سبق ذكرها إنما نقلت هنا للتأكيد على ورود الفصل بين المتضايقين عن العرب.

ولابن جني أقوال محفوظة ذكرها في باب (ما يرد عن العربي مخالفاً للجمهور) إذ قال: «إذا اتفق شيء من ذلك نُظر في ذلك العربي وفيما جاء به، فإذا كان فصيحاً وكان ما جاء به يقبله القياس فيحسُنُ الظنُّ به؛ لأنه يمكن أن يكون قد وقع إليه ذلك من لغة قديمة قد طال عهدا وعفا رسمها»^(٢٠٦).

ونقل أيضاً عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أن العرب كان عندهم شعر كثير إلا أنهم انشغلوا عنه وعن روايته، وبعد الفتوح لم يجدوه مدوناً فحفظوا أقله وذهب كثيره، وبمثله قال أبو عمرو بن العلاء.

قال أبو الفتح: «فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على الفصيح إذا سُمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ ما وُجد طريق إلى تقبل ما يورده إلا إذا كان القياس يعاضده»^(٢٠٧).

ورد السمين^(٢٠٨) على الزمخشري وغيره ممن احتج على قراءة ابن عامر

زاعماً أنه اعتمد في قراءتها على رسم (شركائهم) بالياء في مصاحف أهل الشام بأنه لا يُلْتَفَت إلى من احتج بهذه الحجة لأنه لم يظهر لنا سوى رسم (شركائهم) بالياء، ولا دليل غيره على القراءة، لأن نصب (أولادهم) لا يظهر إذ المصحف مهمل لا شكل فيه ولا نقط لذا لا بد أن يعتمد في القراءة على النقل المحض الوارد إلينا، وعليه فقراءة ابن عامر صحيحة لغة ونقلًا.

* * * * *



مركز تحقيقات كالمبيوتر علوم إسلامي

١١ - العطف على الضمير المخفوض

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ النساء، الآية: ١.

في قوله: (والأرحام) قراءتان متواترتان، استشهد ابن عقيل^(٢٠٩) بالآية على قراءة الجر، وهي قراءة تمثل مسألة خلافية سيرد التفصيل فيها، والقراءتان كما يلي^(٢١٠):

- القراءة الأولى: قرأ بها السبعة عدا حمزة، بنصب (الأرحام)، وفيه وجهان:

● الأول: بالعطف على اسم الجلالة (الله) أي: اتقوا الأرحام أن تقطعوها^(٢١١) وقدر أبو حيان مضافاً، أي قطع الأرحام، استناداً إلى تفسير ابن عباس وقتادة والسدي وغيرهم للآية^(٢١٢).

● الثاني: أنه معطوف على محل الجار والمجرور (به)، كما تقول: مررت بزيد وعمراً، لما لم يشاركه في الاتباع على اللفظ شاركه في الاتباع على الموضع^(٢١٣)، قال أبو البقاء: «والتقدير: الذي تعظمونه والأرحام، لأن الحلف به تعظيم له»^(٢١٤).

وذهب الزمخشري ووافقه أبو حيان والسمين إلى أن ما يؤيد هذا التوجيه الثاني قراءة عبدالله بن مسعود: (تسألون به وبالأرحام).

- القراءة الثانية: والتي قرأ بها حمزة^(٢١٥) بالجر عطفاً على الضمير المجرور في (به)، وهو توجيه الكوفيين وتبعهم أبو الحسن - فيما نقله عنه ابن مالك والسمين^(٢١٦) - ويونس وابن يعيش والثلويين وابن مالك وأبو حيان والسمين وابن عقيل^(٢١٧) إذ أجازوا العطف على الضمير المجرور، من دون إعادة الخافض كما في قولك: (مررت بك وزيد)، ومنع البصريون هذا العطف، وأوجبوا إعادة الجار إلا في الضرورة^(٢١٨). وهناك رأي ثالث في المسألة قال به الجرمي، وهو أنه

يجوز العطف من دون إعادة الخافض بشرط أن يؤكد الضمير نحو: مررت بك نفسك وزيد، وإذا لم يتحقق فلا يجوز هذا العطف إلا في الضرورة الشعرية^(٢١٩).

أما الكوفيون فقد ذهبوا مذهبهم هذا لكثرة ورود السماع به نثراً ونظماً؛ فمن القرآن الكريم ما جاء من قراءة حمزة للآية، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفَعِّيْكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾^(٢٢٠) بعطف (ما) على الضمير المخفوض في (فيهن)، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾^(٢٢١)، ف (مَنْ) في موضع نصب، وتأتي في موضع جر بالعطف على المجرور في (لكم)، قال الفراء: «وقد يقال: إن (مَنْ) في موضع خفض، يراد جعلنا لكم فيها معاش ولن»^(٢٢٢).

وقوله تعالى: ﴿وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ قال ابن مالك في توجيه هذه الآية: «يجر (المسجد) بالعطف على الهاء، لا بالعطف على (سبيل) لاستلزامه العطف على المصدر قبل تمام صلته، لأن المعطوف على جزء الصلة داخل في الصلة وتوقي هذا المحذور حمل أبا علي الشلوبين على موافقة يونس والأخفش والكوفيين في هذه المسألة»^(٢٢٣).

ومن الحديث المروي عن الرسول صلى الله عليه وسلم قوله: «إنما مثلكم واليهود والنصارى»^(٢٢٤) بالجر.

ومن قول العرب ما روي عنهم: (ما فيها غيره وفرسبه)^(٢٢٥)، واستدلوا لذلك أيضاً بأن العجاج إذا قيل له: كيف تجدك؟ يقول: خير عافاك الله، يريد بخير، على إضمار الخافض مع بقاء عمله^(٢٢٦). ومن شواهدهم الشعرية ما أنشد سيبويه من قول الشاعر:

فاليومَ قَرَّيْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتَمِنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ^(٢٢٧)

فالأيام مجرور بالعطف على الكاف من (بك) أي: بك وبالأيام.

وقول الشاعر:

تُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السُّوَارِيِّ سَيُوفُنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبُ غُوطٌ نَفَانِفٌ^(٢٢٨)

خفض (الكعب) عطفاً على الضمير المخفوض في (بينها)، والتقدير: وما بينها وبين الكعب غوط نغانف.

ومن شواهدهم أيضاً قول الراجز:

أَبْكَ أَيَّةَ بَيٍْ أَوْ مُصَدِّرٍ مِنْ حُمْرِ الْجِلَّةِ جَابٍ حَشْوَرٍ (٢٢٩)

وأنشد الفراء:

هَلَّا سَأَلْتَ بِنْدِي الْجَمَاجِمِ عَنْهُمْ وَأَبِي نُعَيْمِ نَبِي اللَّوَاءِ الْمُحْرِقِ (٢٣٠)

بعطف (أبي نعيم) المجرور على الضمير المخفوض في (عنهم) دون إعادة الخافض، وغير ذلك من شواهد شعرية ذكرها أبو البركات وابن مالك (٢٣١).

أما جمهور البصريين فقد منعوا هذا النوع من العطف دون إعادة الخافض، قال سيبويه: «ولا يجوز أن تعطف على الكاف المجرورة الاسم، لأنك لا تعطف المظهر على المضمرة المجرور.... ولا يجوز أن تقول: هذا لك وأخيك» (٢٣٢).

وذهب إلى ما جاء من ذلك فلضرورة شعرية، قال «وقد يجوز في الشعر أن تشرك بين الظاهر والمضمرة على المرفوع والمجرور إذا اضطر الشاعر» (٢٣٣)، وهو رأي الفراء إذ قال: «إنما يجوز هذا في الشعر لضيقه» (٢٣٤)، ورجحه الأخفش (٢٣٥)، وبه قال المازني والزجاج (٢٣٦) وآخرون محتجين بحجج هي:

- أولاً: قال أبو البركات: «لأن الضمير قد صار عوضاً عن التنوين، فينبغي ألا يجوز العطف عليه، كما لا يجوز العطف على التنوين، والدليل على استوائهما أنهم يقولون: يا غلام فيحذفون الياء كما يحذفون التنوين، وإنما اشتبهتا لأنهما على حرف واحد، وأنهما يكملان الاسم، وأنهما لا يفصل بينهما وبينه بالظرف، وليس كذلك الاسم المظهر» (٢٣٧).

- ثانياً: أن الجار والمجرور كالثيء الواحد، والضمير المجرور لا بد أن يتصل بالجار ولا ينفصل عنه، بخلاف الضمير المرفوع والمنصوب، لهذا إذا عطف على

الضمير المجرور فكأنك قد عطفت هذا الاسم على الحرف الخافض وعطف الاسم على الحرف لا يجوز^(٢٣٨).

- ثالثاً: ذكر المازني أنه لا يجوز عطف المضمرة المجرورة على الاسم المظهر المجرور، فلا يقال: (مررت بزيد وبك)، فكذلك لا يجوز أن نقول: «مررت بك وزيد»؛ لأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان، فما لا يجوز في الثاني لا يجوز في الأول^(٢٣٩)، واستناداً إلى حججهم هذه ردوا الشواهد التي استشهد بها الكوفيون من قرآنية أو نثرية أو شعرية، ومن أهم الشواهد التي ضعفوها القراءة القرآنية المتواترة التي قرأ بها حمزة من قوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ بجر (الأرحام)، فقال رؤساء البصريين: «هو لحن لا تحل القراءة به»^(٢٤٠)، وقال الزجاج: «فأما الجر في (الأرحام) فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر، وخطأ أيضاً في أمر الدين العظيم، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا تحلفوا بأبائكم فكيف يكون تساعلون به وبالرحم على ذاك؟)»^(٢٤١).

ولمعارضة هذه القراءة لقواعدهم النحوية على تخريجهم هذا حاولوا أن يخرجوها لتتناسب مع هذه القواعد فكان لهم فيها ثلاثة توجيهات:

- أحدها: أن الواو غير عاطفة إنما هي للقسم، و(الأرحام) مجرورة ومقسم بها، والعرب تقسم بالأرحام وتعظمها، وقوله تعالى (إن الله كان عليكم رقيباً) جواب القسم^(٢٤٢).

- الثاني: أن جر (الأرحام) على إضمار خافض، والتقدير: الذي تساعلون به وبالأرحام، وحذف هذا الخافض لدلالة الحرف المذكور قبله عليه، واحتجوا لهذا التوجيه بما حكي عن العجاج من قوله: (خير عافاك الله)^(٢٤٣)، يريد: بخير.

ومن شواهدهم على جواز حذف حرف الجر وإبقاء عمله قول الشاعر:

رسم دارٍ وقفتُ في طَلَلِ كِدْتُ أقضي الغداة من جَلِّهِ^(٢٤٤)

يريد: رَبِّ رسمِ دارٍ.

- الثالث: بتقدير مضاف محذوف، أي: وربُّ الأرحام^(٢٤٥).

كما أن لهم توجيهات وتخريجات للشواهد الأخرى التي استشهد بها الكوفيون ذكرها أبو البركات مفصلة في الإنصاف^(٢٣٣) أذكرها هنا موجزة كما يلي:
في قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾^(٢٤٦)
خرجوا الآية تخريجين:

- الأول: أن (ما) في موضع رفع بالعطف على اسم الجلالة (الله) لا جر.

- الثاني: أن (ما) في موضع جر، ولكن بالعطف على (النساء) لا على الضمير في (فيهن).

وفي قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾^(٢٤٧) لا حجة للكوفيين فيه - كما ذكر أبو البركات - لأن (مَنْ) في محل نصب بالعطف على (معايش) لا على الضمير المجرور في (لكم).

- أما بالنسبة إلى قوله جل وعلا: ﴿وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾^(٢٤٨) فكان لهم فيه ثلاث تخريجات:

- الأول: بعطف (المسجد) على (سبيل الله) لا على الضمير المخفوض في (به)، والتقدير: صدَّ عن سبيل الله وعن المسجد الحرام.

- الثاني: بالجر على القسم، ذكره ابن عصفور^(٢٤٩).

- الثالث: بأنه من باب حذف حرف الجر لنيابة حرف العطف منابه، ذكره ابن عصفور أيضاً.

* ومن احتجاجهم على الشواهد الشعرية التي احتجوا بها قولهم في الشاهد:

- فاذهب فما بك والأيام من عجب.....^(٢٥٠) أن (الأيام) مجرورة على القسم لا بالعطف على الكاف في (بك).

* وقولهم بالنسبة لقول الشاعر: وما بينهما والكعب غُوْطُ نَفَانْفُ (٢٥١) أن الكعب) مجرور على تقدير تكرار (بين) أي: وما بينهما وبين الكعب وليس على الجر بالعطف على الضمير المجرور في (بينها).

* وبمثله كان جوابهم على قول الشاعر:

هَلَّا سَأَلْتَ بَنِي الْجَمَاجِمِ عَنْهُمْ وَأَبِي نَعِيمِ ذِي اللِّوَاءِ الْمُحْرَقِ (٢٥٢)

فذهب ابن عصفور إلى أن القول بحذف حرف الجر لنيابة حرف العطف منابه قليل في كلام العرب (٢٥٣).

ومع كل هذا التضعيف والردّ لقراءة حمزة وما جاء على نظيرها من شواهد مختلفة إلا أن هناك من تصدى لهذه القراءة ودافع عنها وبيّن وجه الصحة فيها مضعفًا ما جاء عن البصريين من حجج وشواهد، من هؤلاء: ابن يعيش، وابن مالك، وأبو حيان، والسمين، وابن عقيل (٢٥٤).

فمن حجج البصريين التي رُدّت وحُكِّم عليها بالضعف: أن الضمير قد صار عوضاً عن التنوين لذا وجب عدم العطف عليه على نسق منع العطف على التنوين..... (٢٥٥)، فقد علل ابن مالك لضعف هذه الحجة بقوله:

«لأن شبه ضمير الجر بالتنوين لو منع من العطف عليه بلا إعادة الجار لمنع منه مع الإعادة لأن التنوين لا يعطف عليه بوجه، لأنه لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده والإبدال منه، لأن التنوين لا يؤكد ولا يبديل منه، وضمير الجر يؤكد ويبديل منه بإجماع، فللعطف أسوة بهما» (٢٥٦).

ورد السمين على هذه الحجة من وجهة أخرى إذ قال: «وجه ضعفه أنه كان بمقتضى هذه العلة ألا يعطف على الضمير مطلقاً، أعني سواء كان مرفوعَ الموضع أو منصوبه أو مجروره، وسواء أعيد منه الخافض أم لا كالتنوين» (٢٥٧).

ورد ابن مالك أيضاً وأبو حيان على حجة البصريين الثالثة التي ذكر فيها

المازني أنه لا يجوز عطف المضمرة المجرورة على الاسم المظهر المجرور، فكذلك لا يجوز العكس لأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان ولا بد أن يصلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر^(٢٥٨).

قال ابن مالك: «فيدل على ضعفها أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه شرطاً في صحة العطف لم يجز: رب رجل وأخيه، ولا..... وأمثال ذلك كثيرة، فكما لم يمتنع فيها العطف لا يمتنع في نحو: مررت بك وزيدٍ، وإذا بطل كون ما تعلقوا به مانعاً وجب الاعتراف بصحة الجواز»^(٢٥٩).

كما اعترض أبو حيان على حجة المازني: بما أنه يجوز لنا أن نقول: رأيتك وزيداً، ولا يجوز: رأيت زيداً وكَ فالقياس يفرض عدم جواز: رأيتك وزيداً^(٢٦٠).

ومن مؤيدات جواز رأي الكوفيين كثرة السماع؛ من شواهد قرآنية وحديثية، وما حكي عن كلام العرب نثره وشعره ثبت فيها هذا النوع من العطف.

قال السمين: «والذي ينبغي أنه يجوز مطلقاً لكثرة السماع الوارد به»^(٢٦١).

وقد استنكر ابن يعيش^(٢٦٢) وأبو حيان والسمين ردّ قراءة حمزة مع أنه أحد السبعة الموثوق بهم لتواتر قراءته.

ورفض أبو حيان^(٢٦٣) قول ابن عطية والزمخشري في قراءة حمزة وردهما لها مؤكداً أن القراءة المتواترة عن الرسول صلى الله عليه وسلم والتي قرأ بها سلف الأمة واتصلت بأكابر الصحابة الذين أخذوا القراءة عنه صلى الله عليه وسلم بغير وساطة لا يجوز التجرؤ عليها بعدم قبولها فيؤدي ذلك إلى الوقوع في الكفر بالطعن فيها وإساءة الظن بقارئها الذي أخذ عن الثقات التابعين ولم يقرأ حرفاً من كتاب الله إلا بأثر، وقد اشتهر عنه الورع والصلاح والثقة في الحديث،..... وغير ذلك من صفات تميز بها المذكورة في كتب التراجم^(٢٦٤).

وختم أبو حيان كلامه عن القراءة بقول: «ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة

ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون، وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية» (٢٦٥).

* * * * *



١٢ - الفعل المضارع بعد الفاء الواقعة في جواب الترجي

قال تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صَرِّحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾ غافر، من الآيتين: ٣٦، ٣٧.

ينصب الفعل المضارع وجوباً ب (أن) المضمرة بعد الفاء الواقعة في جواب الطلب المحض ويشمل: الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والتحضيض والعرض والتمني، واختلف النحويون^(٢٦٦) في نصب المضارع إذا وقع في جواب الرجاء، وهل يعامل الرجاء معاملة التمني مستنديين في ذلك إلى ما ورد من قراءات متواترة في قوله (فأطلع) من الآية المذكورة، وهما قراءتان متواترتان^(٢٦٧) حسب ما يلي:

- القراءة الأولى: بالرفع (فأطلع) قرأ به السبعة عدا حفص عن عاصم، عطفاً على الفعل المضارع (أبلغ) أي: لعلي أبلغ ولعلي أطلع.

- القراءة الثانية: بالنصب (فأطلع) قرأ به حفص عن عاصم^(٢٦٨)، وقد اختلف النحويون في توجيه قراءة النصب على ثلاثة مذاهب:

* الأول وهو مذهب الكوفيين وعلى رأسهم الفراء^(٢٦٩) ووافقهم على ذلك ابن مالك^(٢٧٠) والرضي^(٢٧١) والمرادي^(٢٧٢) في أن الفعل (فأطلع) منصوب؛ لاقتترانه بفاء السببية الواقعة في جواب الترجي^(٢٧٣)، كما ينصب لوقوعه في جواب الأمر والنهي والاستفهام.... وغيرها من الأجوبة. وقد استشهد أصحاب هذا المذهب بما ورد من قراءة حفص عن عاصم من قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي * أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَفْغَهُ الذِّكْرَى﴾^(٢٧٤) ينصب (فتنفعه).

ويقول الراجز مما أنشد الفراء:

عَلُّ صُرُوفِ الدُّهْرِ أَوْ دَوْلَاتِهَا

يُؤَلِّقُنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا

فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا^(٢٧٥)

* الثاني وهو مذهب البصريين فقد منعوا نصب الفعل المضارع المقرون بفاء السببية الواقع في جواب الترجي، وهو في حكم الواجب، ولا يعامل معاملة ما وقع في جواب الطلب كالأمر والنهي... إلخ.

وتأولوا ما ورد منصوباً بعد الرجاء في آية غافر على ثلاثة تأويلات:

أ - بالعطف على التوهم فيكون المعنى في الآية: لعلي أبلغ، أي: لعلي أن أبلغ، قال أبو حيان: «لأن خبر (لعل) كثيراً جاء مقروناً بـ (أن) في النظم كثيراً، وفي النثر قليلاً، فمن نصب توهم أن الفعل المرفوع الواقع خبراً كان منصوباً بـ (أن) والعطف على التوهم كثير وإن كان لا ينقاس، لكن إن وقع شيء وأمكن تخريجه عليه خرَجَ» (٢٧٦).

واستشهد ابن هشام لمثل هذا الوجه بقول الرسول صلى الله عليه وسلم: (فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض) (٢٧٧).

ب - أو أن الفعل (فأطلع) واقع في جواب الأمر (ابن) المتقدم، وهو توجيه أبي البقاء (٢٧٨) وعليه يكون الفعل منصوباً بـ (أن) المضمرة بعد الفاء في جواب الأمر على نسق قاعدة البصريين.

ج - النصب بأن المضمرة جوازاً بعد عاطف تقدم عليه اسم خالص من التأويل بالفعل، وهو (الأسباب) (٢٧٩).

وذلك كقول الشاعر:

وَلُبْسُ عِبَاعَةٍ وَتَقْرٌ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشَّقُوفِ (٢٨٠)

بنصب (تقر) لعطفها على الاسم الخالص (لبس).

* الثالث: أن نصب المضارع في الآية وما جاء على نظيرها على تشبيه الترجي بالتمني، وهو توجيه الزمخشري (٢٨١)، أو أن تشرب (لعل) معنى (ليت) (٢٨٢) وعبر أبو البقاء عن ذلك بقوله: «بأن الفعل (أطلع) منصوب على جواب التمني في

المعنى^(٢٨٣)، ويدل على هذا المذهب ما قاله ابن عطية في توجيه نصب الفعل (فأطلع) بأنه على جواب التمني، ولا شك في أن ابن عطية لا يفرق بين التمني والترجي، ولكن يريد تشبيهه الترجي بالتمني^(٢٨٤).

* * * * *



١٣ - الفعل المضارع الواقع في جواب الشرط المقرون بالفاء أو الواو

قال تعالى: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوُا يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ البقرة، الآية: ٢٨٤.

استشهد ابن عقيل^(٢٨٥) بالآية ليدلل على أن الفعل المضارع (فيغفر) الواقع في جواب الشرط المقرون بالفاء أو الواو يجوز فيه ثلاثة أوجه حسب ما ورد فيه من قراءات متواترة وغير متواترة^(٢٨٦)، هذه القراءات الجزم والرفع والنصب، قال السمين: «وهذه قاعدة مطردة، وهي أنه إذا وقع بعد جزاء الشرط فعل بعد فاء أو واو جاز فيه هذه الأوجه الثلاثة»^(٢٨٧).

الجزم والرفع في (فيغفر) قراءتان متواترتان، أما النصب فليست كذلك، وتفصيلها كما يلي:

- أولاً: الجزم، قرأ به ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي^(٢٨٨) بالعطف على جواب الشرط (يحاسبكم)^(٢٨٩)، قال مكي: «فهو أقرب للمشاكلة بين أول الكلام وآخره»^(٢٩٠).

- ثانياً: الرفع، وبه قرأ ابن عامر وعاصم وآخرون^(٢٩١) وتوجيهه على القطع مما قبله والاستئناف، قال سيبويه: «وإن شئت ابتدأت»^(٢٩٢) وفصل مكي في هذا التوجيه إذ قال: «إما أن يكون أضمر مبتدأ على تقدير: فإله يغفر ويعذب، فيكون جملة من ابتداء وخبر، معطوفة على جملة من فعل وفاعل مثلها، والتقدير على هذا: فيغفر لمن يشاء»^(٢٩٣).

- ثالثاً: النصب، ولم يقرأ به السبعة، قال سيبويه: وبلغنا أن بعضهم قرأ (فيغفر) بالنصب^(٢٩٤)، وقال أبو جعفر النحاس: «هذه القراءة مروية عن ابن عباس والأعرج، وهي عند البصريين على إضمار (أن) وحقيقة أنه عطف على المعنى، والعطف على اللفظ أجود»^(٢٩٥).

ونصب الفعل على إضمار (أن) وجوباً بعد الفاء، وقد أجاز بعض النحويين هذه الأوجه الثلاثة مع الفاء أو الواو دون ثم، وقصرها بعضهم مع الفاء فقط^(٢٩٦)، والشاهد على هذه الأوجه الثلاثة قول النابغة:

فإن يهلك أبو قابوس يهلك ربيع الناس والبلد الحرام
ونأخذ بعده بناب عيش أحب الظهر ليس له سنام^(٢٩٧)

ويروى (ونأخذ) بالجزم عطفاً على الجواب (يهلك) والرفع على القطع، والنصب بـ (أن) المضمرة، إلا أن جمهور النحويين ردوا وجه النصب في الآية والبيت الشعري لكون الكلام موجباً، وحكموا على هذا الوجه بالضعف قياساً^(٢٩٨).



مركز تحقيقات كالمبيوتر علوم إسلامي

١٤ - إضافة العدد (مائة)

قال تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾ الكهف، الآية: ٢٥.

(مائة) و(ألف) من الأعداد التي تضاف إلى المفرد، وقد أضيفت (مائة) إلى الجمع قليلاً، والرأيان أثبتهما ابن عقيل^(٢٩٩) استناداً إلى القراءتين المتواترتين^(٣٠٠) في الآية، والقراءتان هما:

- الأولى: (ثلاث مائة سنين) بالتثنية من دون إضافة، قرأ بها ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر.

- الثانية: (ثلاث مائة سنين) مضافاً غير منون، وبها قرأ حمزة والكسائي.

وحجة من لم يضيف قول مكي: «أن هذا العدد إنما يتبين بواحد يضاف إليه، وليس المستعمل فيه أن يضاف إلى جمع إلا أن يكون فيما دون العشرة، فيضاف إلى جمع للمشاكلة في أن كل واحد من الجمعين لأقل العدد، فإذا علا العدد في الكثرة لم يُضَفْ إلى أقل العدد؛ لاختلاف معنييهما، فيضاف إلى واحد يبيّن جنسه، فلما لم يضاف نون المائة»^(٣٠١)

والحجة لمن أثبت التثنية: أنه نصب (سنين) بالفعل (لبثوا)، وأبدل (ثلاثمائة) منها كأنه قال: ولبثوا سنين ثلاثمائة، كقولك: صمت أياماً خمسة، وبه وجه الفراء، والزجاج - حسب تقديره -، وابن خالويه، وغيرهم^(٣٠٢).

وزهد النحاس، وابن خالويه، ومكي، وغيرهم إلى أن (ثلاثمائة) منصوب بالفعل (لبثوا)، وتكون (سنين) بدلاً من (ثلاث) كأنه قال: ولبثوا في كهفهم سنين^(٣٠٣)، وأجاز النحاس أن تكون بدلاً من (مائة) فتكون مخفوضة مثلها، وخرّج أفراد (مائة) على أنها على معنى (مئين)، وذلك نحو قول الشاعر:

فِيهَا اثْنَتَانِ وَارْبَعُونَ حَلُوبَةً سُوداً كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ^(٣٠٤)

فجعل (سوداً) نعتاً لـ (حلوبية) لأنها بمعنى الجمع، لكونها تابعة لجملة العدد،

وقد استشهد الزجاج بهذا البيت على توجيه آخر للآية وهو أن (سنين) من نعت (المائة) على أنه في المعنى راجع إلى ثلاث^(٣٠٥).

ومن الوجوه التي أجازها الزجاج أيضاً في الآية أن (سنين) عطف بيان وتوكيد لقوله: (ثلاث)^(٣٠٦)، وذهب الفراء إلى أن (سنين) تمييز للعدد مستشهداً ببيت عنترة المتقدم، وعلق عليه بقوله: «فجعل (سوداً) وهي جمع مفسّرة كما يفسّر الواحد»^(٣٠٧).

وردّ هذا التوجيه الزجاج فيما نقله عنه ابن يعيش والرضي، قال ابن يعيش: «ولا يجوز أن يكون تمييزاً، لأنه لو كان تمييزاً لوجب أن يكون أقل ما لبثوا تسعمائة وسنة، لأن المفسر يكون لكل واحد من العدد، وكل واحد سنون، وهو جمع، والجمع أقل ما يكون ثلاثة فيكونون قد لبثوا تسعمائة سنة»^(٣٠٨).

وذهب ابن الحاجب إلى الحكم على هذا الوجه بالشذوذ من وجهين: جمع مميز (المائة) ونصبه، ومثله قوله تعالى: (اثنتي عشرة أسباطاً)^(٣٠٩) في النصب على البديل لا التمييز وإلا لزم الشذوذ بجمع المميز^(٣١٠)، ووافق السمين في بعض كلامه^(٣١١).

والحجة لمن أضاف على قراءة (ثلاث مائة سنين) (مائة) إلى الجمع على خلاف القاعدة التي تقول إن (مائة) و(ألف) وتثنيتهما تضاف إلى المفرد والتي أثبتها سيبويه بقوله: «فإذا بلغت العقد الذي يليه^(٣١٢) تركت التنوين والنون وأضفت وجعلت الذي يعمل فيه وبيّن به العدد من أي صنف هو واحداً»^(٣١٣) هذه الحجة للإضافة إلى الجمع على قراءة حمزة والكسائي هي ما احتج بها ابن خالويه بقوله: «أنى أتى بالعدد على وجهه وأضافه على خفة بالمفسّر مجموعاً على أصله، لأن إجماع النحويين على أن الواحد المفسّر عن العدد معناه الجمع»^(٣١٤) وهذا ما يريد الفراء حين قال في توجيه هذه القراءة: «ومن العرب من يضع السنين موضع سنة»^(٣١٥)، ونسبه أبو زرعة لقطرب، وحكى عن الكسائي قول العرب: «أقمت عنده مائة سنة ومائة سنين»^(٣١٦) وأيد هذه الحجة كما أيدها مكي^(٣١٧) والزمخشري مستشهداً

الأخير بقوله تعالى: ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾^(٣١٨) حيث أوقع (أعمالاً) بصيغة الجمع موقع (عملاً).

وقوى أبو البقاء هذه القراءة بالرجوع إلى أصل (سنة) وما طرأ عليها من إعلال إذ قال: «ويقوي ذلك أن علامة الجمع هنا جبر لما دخل السنة من الحذف فكانها تنمة الواحد»^(٣١٩) إلا أن عدداً من العلماء قد أضعف هذه القراءة وردّها، وعلى رأسهم المبدّر، إذ صرح بذلك بقوله «وهذا خطأ في الكلام غير جائز، وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة، وجوازه في الشعر أنا نحمله على المعنى»^(٣٢٠) واستشهد بشواهد شعرية حُمل فيها المفرد على معنى الجمع للضرورة الشعرية^(٣٢١). ورجح مكي قراءة التنوين على هذه القراءة، لأنه المستعمل المشهور وعليه الأكثر.

وكما سبق أن أثبت أن القراءة المتواترة لا يجوز ردها أو تضعيفها؛ لثبوت ورودها جميعها عن الرسول عليه الصلاة والسلام كما أنه لا مجال لرد قراءة الإضافة إلى الجمع لما لها من وجه لغوي، وهو حمل الجمع معنى المفرد حسب ما قرره النحويون وعلماء القراءات استناداً إلى ما جاء من كلام العرب من استعمال الجمع موضع المفرد - كما في الآية - أو العكس^(٣٢٢).

* * * * *

الفصل الثاني

القراءات السبعية في الكتاب

(دراسة صرفية)

١ - الوقف على الاسم المنقوص

قال تعالى: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ الرعد، الآية: ٧.

الوقف على الاسم المنقوص إما أن يكون بالياء أو بغير ياء، والشاهد على ذلك القراءات المتواترة في قوله (هاد) من الآية التي استشهد بها ابن عقيل^(٣٢٣) في أثناء حديثه عن هذه المسألة، إذ ورد فيها قراءتان متواترتان، فقد قرأ القراء السبعة عدا ابن كثير (هاد) من الآية المذكورة وما جاء نظيراً لها ك (وال) من الآية ١١، و(واق) من الآيتين ٣٤، ٣٧ من السورة نفسها بغير ياء. وقرأها ابن كثير بإثبات الياء في الوقف^(٣٢٤).

- وحجة من وقف بغير ياء أنه أجرى الوقف مجرى الوصل، قال سيبويه: «أذهبوها في الوقف كما ذهب في الوصل»^(٣٢٥)، وذلك كقولك: هذا قاض، هذا غاز..... تعامل كما هي الحال في الوصل من قوله تعالى: ﴿وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَنِ وَالِدِهِ شَيْئًا﴾^(٣٢٦)، قال أبو إسحاق الزجاج: (جاز) في المصحف بغير ياء، والأصل جازي»، وذكر سيبويه والخليل أن الاختيار في الوقف: «هو جاز، والأصل جازي» بضمه وتثوين، فثقلت الضمة في الياء، فحذفت، وسكنت الياء والتثوين، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وكان ينبغي أن يكون في الوقف بياء؛ لأن التثوين قد سقط.

ولكن الفصحاء من العرب وقفوا بغير ياء ليُعلموا أن هذه الياء تسقط في الوصل» (٣٢٧).

وأكد ابن يعيش إجراء الوقف مجرى الوصل في حذف الياء بقوله: «لأنها لم تكن في حال الوصل؛ لأن التنوين كان قد أسقطها، وهو وإن سقط في الوقف فهو في حكم الثابت، لأن الوقف عارض، فذلك لا تردها في الوقف هذا مع ثقلها، والوقف محل استراحة» (٣٢٨).

- وحجة من وقف بالياء أنه ورد عن العرب قولهم: هذا رامي وغازي وعمي، وقد أثبتته سيبويه حكاية عن أبي الخطاب ويونس، قال في كتابه: «وحدثنا أبو الخطاب ويونس حيث صارت في موضع غير تنوين، لأنهم لم يضطروا ههنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستثقال» (٣٢٩).

أي أن التنوين قد أمن لحاقه في حال الوقف، والياء قد حذفت في الوصل لالتقائها بالتنوين؛ لذا تُرد الياء لزوال علة الحذف، ويقال: هذا قاضي وهادي (٣٣٠).

وقاسوا إثبات الياء في مثل هذا الموضع على إثباتها في نداء (قاضي) ونحوه، يقال يا قاضي، وذلك «لأن النداء موضع لا يلحق فيه التنوين، وإذا لم يلحق لم يلتق ساكن مع التنوين فيلزم حذفها، فتثبت الياء في النداء لما أمن لحاق التنوين» (٣٣١).

وإثبات الياء مع النداء رأي الخليل والمبرد في حين ذهب يونس ووافقه سيبويه إلى الحذف (٣٣٢). وفيما يتعلق بحذف الياء وإثباتها في نحو: قاضٍ، وهادي، ونحوهما فقد ذهب سيبويه ووافقه أكثر النحويين إلى أن الحذف هو الكلام الجيد والأكثر (٣٣٣) وقوى الزجاج ومكي هذا الحذف باتباع رسم المصحف (٣٣٤).

* * * * *

- الثاني: أنها أمر من القرار، وهو السكون، من الفعل قرَّ يقرُّ^(٣٤٠)، فعله مضاعف على وزن (فَعِل) مكسور العين، وما جاء عنى هذا النحو فإنه حين إسناد مضارعه وأمره إلى ياء الضمير أو نونه ففي إعلاله ثلاثة توجيهات هي:

● الأول: حذف عين الفعل: قرَّ، وأمره: أقرِّرنَ، أي حذفنا الراء الأولى، وذلك لبقائها ساكنة بعد نقل حركتها إلى القاف، فالتقت بالراء الثانية الساكنة أيضاً فحذفت الأولى لالتقاء ساكنين، واستغني بحركة القاف عن همزة الوصل فحذفت فصارت قرِّرنَ على وزن: (قِلْن) وهذا وجه أجازته الفراء وكثير من النحويين^(٣٤١).

وحذف العين من مضارع الفعل المضعف الثلاثي المكسور العين وأمره بعد نقل كسوته إلى الحرف الذي قبله فيه خلاف بين النحويين، فمنهم من أجازته وعده مطرداً كابن مالك^(٣٤٢)، ومنهم من قصره على ألفاظ في كلام العرب كسيبويه^(٣٤٣) والفراء^(٣٤٤).

قال سيبويه: «ومثل ذلك قولهم: ظِلْتُ ومِسْتُ، حذفوا، وألقوا الحركة على الفاء، كما قالوا: خِفْتُ، وليس هذا النحو إلا شاذاً».

ونفى الفراء استعمال هذا الوجه في كلام العرب في الأمر والمضارع المنهي عنه.

● الثاني: حذف لام الفعل (أقرِّرنَ)، أي حذفنا الراء الثانية للتخفيف، ونقلنا حركة الراء الأولى إلى القاف، وبهذا لم نحتج إلى همزة الوصل فحذفت وأصبح الفعل: قرِّرنَ على وزن (فِعْن) وبهذا الإعلال قال أبو حيان^(٣٤٥).

● الثالث من وجوه إعلال (وقرِّرنَ) وهو وجه ذهب إليه الفارسي إذ قال: «ويحتمل أن يكون من (قرَّ) في المكان يقرُّ، فإذا أمر من هذا قال: اقرر، فيبدل من العين الياء كراهية التضعيف، كما أبدل من قيراط ودينار، فيصير لها حركة الحرف المبدل منه، ثم تُلقي الحركة على الفاء، فتسقط همزة الوصل لتحرك ما بعدها، فتقول: قرِّرنَ، لأن حركة الراء كانت كسرة (في يقرُّ) ألا ترى أن القاف متحركة بها»^(٣٤٦).

ولم يقبل أبو حيان بهذه الطريقة من أبي علي وعلق عليها بقوله: «وهذا غاية في التحميل كعادته»^(٣٤٧).

* أما قراءة الفتح (وَقَرْنَ) فلها توجيهان هما:

- الأول: أن (وَقَرْنَ) من قَرَرْتُ بالمكان أَقَرُّ قراراً^(٣٤٨) حكي عن الكسائي أن أهل الحجاز يقولون: قَرَرْتُ في المكان أَقَرُّ^(٣٤٩)، والأمر منه (أَقَرَّرْنَ) ثم حدث له ما حدث للفعل (وَقَرْنَ) السالف الذكر من التوجيهات الثلاثة، ووزن الفعل على الأول (فَلَنْ) وعلى الثاني (فَعَنْ) والإعلال الثالث نفسه^(٣٥٠)، فأصبح (وَقَرْنَ)، قال الفراء: «وكما قالوا: هل أَحَسَّتْ صاحبك، وكما قال: فَظَلَّتُمْ، يريد: فَظَلَلْتُمْ»^(٣٥١).

- الثاني: أنه أمر من قار يقار، على زنة خاف يخاف، إذا اجتمع، والمعنى: اجتمعنا في بيوتكن^(٣٥٢) حذف عينه لالتقاء الساكنين، فقيل قَرَنَّ على نحو: حَفَنَّ ووزنه على هذا (فَلَنْ)^(٣٥٣).

وقد رُدَّ وجه الفتح فيما حكي النحاس^(٣٥٤) عن أبي حاتم أنه قال: «لا مذهب له في كلام العرب»، وعن أبي عبيد أن شيوخه أنكروه في كلام العرب.

وزهب ابن مالك إلى أنه يقتصر فيه على السماع ولا يقاس عليه، لقلته في كلامهم^(٣٥٥).

وقد أثبت النحاس أنه قد سُمع في كلام العرب، ورُدَّ على أبي حاتم وأبي عبيد بما حكي عن الكسائي عن أهل الحجاز أنهم يقولون: قررت في المكان أَقَرُّ، وقد دفع السمين أيضاً اعتراض أبي حاتم على هذه القراءة بوجوه مختلفة^(٣٥٦).

الهوامش

- (١) بغية الوعاة: ٤٧/٢.
- (٢) الكتاب: ١٤٨/١.
- (٣) انظر ترجمتهم في غاية النهاية: ٣٣٠٩٢، ٤٤٣٩١، ٣٤٦، ٥٣٥، ٢٦١، ٤٢٣، ٢٨٨.
- (٤) معاني القرآن: ١٤/١.
- (٥) الاقتراح: ١٥٢.
- (٦) انظر البحث ص: ١٠.
- (٧) انظر البحث ص: ١٣.
- (٨) انظر البحث ص: ٣٦.
- (٩) سنجد لابن يعيش موقفاً مخالفاً في القراءات السبعية عدم جواز الطعن فيها. انظر البحث: ٢٨، ٥١.
- (١٠) انظر البحث ص: ٤٣.
- (١١) راجع هامش: ٢، ص: ٥١ من نفس البحث.
- (١٢) انظر القراءات وأثرها في التفسير والأحكام: ٢٤٩/١.
- (١٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم - مقدمة الشيخ محمد عزيمة، القسم الأول ٢٢/١-٢٤.
- (١٤) انظر منجد المقرنين: ٦٥.
- (١٥) شرح ابن عقيل: ١١٥/١.
- (١٦) سترد قراءات أخرى في (لدى) من حيث إعرابها وبنائها انظر البحث ص: ٣٤.
- (١٧) شرح المفصل لابن يعيش: ٨٩/٣، والهمع: ٢٢/١.
- (١٨) شرح التسهيل: ١٣٥/١.
- (١٩) الكتاب: ٣٧٣/٢.
- (٢٠) انظر الحجة لابن خالويه: ٢٢٨، والكشف: ٦٩/٢، والدر المصون: ٥٣١٥٣١/٧.
- (٢١) الكتاب: ٣٧٠/٢، والحجة: ٢٢٨.
- (٢٢) الكشف: ٦٩/٢، والبحر: ١٥١/٦.
- (٢٣) انظر شرح التسهيل: ٣٦/١، والدر المصون: ٥٣١/٧.
- (٢٤) شرح التسهيل: ٣٦/١، وشرح الألفية: ١١٥/١.

الهوامش

- (٢٥) الهمع: ٢٢٤/١.
- (٢٦) الحجة: ١٦١/٥، وانظر معنى القرآن وإعرابه: ٣٠٤/٣.
- (٢٧) قال مكي عن هذا الاسم أنه يُرى ولا يُسمع، وقيل: هو إشارة للحركة المدركة بالحس أي إتيان ببعض الحركة، انظر الكشف: ٦٩/٢، والدر المصون: ٥٣٢/٧.
- (٢٨) الحجة لأبي علي: ١٦١/٥، والدر المصون: ٥٣٢/٧.
- (٢٩) السبعة: ٣٩٦، والحجة لأبي علي: ١٦٢/٥.
- (٣٠) السبعة: ٢٢٩.
- (٣١) شرح ابن عقيل: ١٤١/١.
- (٣٢) انظر الحجة لأبي علي: ١٤١٤٣، والأزهية: ٣٠٧، والكشف: ٣٨١/١.
- (٣٣) الحجة لابن خالويه: ١٢١، والأمالى الشجرية: ٥٦/٣، وشرح الكافية للرضي: ٤٠/٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢٤١/١، والدر المصون: ٦٢١/٣، ومصادر أخرى.
- (٣٤) الكشف: ٣٨٢، ٣٨١/١.
- (٣٥) شرح المفصل: ١٤٢/٣.
- (٣٦) الكشف: ٣٨٢/١، وشرح المفصل: ١٤٢/٣.
- (٣٧) شرح المقدمة المحسبة: ١٣٠/١، والأمالى الشجرية: ٥٦/٣.
- (٣٨) الكشف: ٣٨٢/١، انظر الحجة لابن خالويه: ١٢١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٤٢/٣.
- (٣٩) السبعة: ٢٨٠.
- (٤٠) ٢٠٣/١، ٢٠٤.
- (٤١) معاني القرآن وإعرابه: ٣٢٩/٢.
- (٤٢) الكشاف: ٧٤/٢.
- (٤٣) الدر المصون: ٢٨٨/٥، وانظر البيان: ٣٥٨/١، التبيان في إعراب القرآن: ٢٧١/١، وشرح الجمل: ٣٤٥/١، والبحر: ٢٨٣.
- (٤٤) انظر معاني القرآن وإعرابه: ٣٢/٢، وإعراب القرآن: ١٢٠-١٢١، والحجة: ١٥٤: ١٥٤، والكشف: ٤٦١/١، وإعراب القراءات السبع: ١٧٨/١.
- (٤٥) البحر: ٢٨٢/٤.

الهوامش

- (٤٦) الدر المصون: ٢٨٩/٥.
- (٤٧) انظر الآراء بالتفصيل في هذه المسألة في الهمع: ١٩٠/١-١٨٢.
- (٤٨) معاني القرآن وإعرابه: ٣٦٩/٢، مشكل إعراب القرآن: ٣٠٩/١، والتبيان: ٢٧١/١.
- (٤٩) البيان: ٣٥٨/١، والبحر: ٢٨٣/٤.
- (٥٠) السبعة: ٢٨٠.
- (٥١) إعراب القرآن للنحاس: ١٢٠/٢، والحجة لابن خالويه: ١٥٤.
- (٥٢) ٢٠٠/١.
- (٥٣) السبعة: ٢٢٣.
- (٥٤) معاني القرآن وإعرابه: ٥٣/٢، والحجة لأبي علي: ١٦٠/٣، والبحر: ٢٥١/٣، والدر المصون: ٦٨١/٣.
- (٥٥) معاني القرآن وإعرابه: ٥٣٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٤٥٦/١.
- (٥٦) الحجة: ١٦٠/٣، والكشف: ٣٨٩/١، والدر المصون: ٦٨١/٣.
- (٥٧) ٣٦١/١.
- (٥٨) السبعة ٢٥٨، والكشف: ٤٣٣/١.
- (٥٩) سيبويه: ١٣٤/٣، والبحر: ١٤١/٤، والدر المصون: ٦٥٠/٤.
- (٦٠) معاني القرآن وإعرابه: ٢٥٣/٢.
- (٦١) الحجة: ٣١١/٣، وانظر إعراب القرآن للنحاس: ٦٩/٢، والبيان: ٣٢٢/١، والتبيان: ٢٤٤/١، والبحر: ١٤٠/٤.
- (٦٢) إعراب القراءات السبع لابن خالويه: ١٥٧/١، الدر المصون: ٦٥٠/٤.
- (٦٣) انظر سيبويه: ١٢٦/٣، ١٢٨، ١٥٤، ومغني اللبيب: ٦٧٨.
- (٦٤) إعراب القرآن: ٦٩/٢.
- (٦٥) الدر المصون: ٦٥١-٦٥٠/٤.
- (٦٦) إعراب القرآن: ٦٩/٢.
- (٦٧) الحجة: ٣١٢/٣، البيانك ٣٢٢/١.
- (٦٨) الجني الداني: ٣٩٣.

الهوامش

- (٦٩) الدر المصون: ٦٥١/٤.
- (٧٠) شرح التسهيل: ٢٢/٢.
- (٧١) الحجة: ٣١٢/٣، البيان: ٣٢٢/١، التبيان: ٢٤٤/١، البحر: ١٤٠/٤، الدر المصون: ٦٥١/٤.
- (٧٢) التوبة: من الآية: ٦٣.
- (٧٣) معاني القرآن وإعرابه: ٢٥٣/٢.
- (٧٤) الكتاب: ١٣٤/٣، إعراب القرآن: ٦٩/٢.
- (٧٥) آل عمران: من الآية: ١٨٨.
- (٧٦) الحج: من الآية: ١٧.
- (٧٧) الحجة: ٣١٢/٣.
- (٧٨) انظر المشكل: ٢٦٨/١، والبيان: ٣٢٢/١، والتبيان: ٢٤٤/١، والبحر: ١٤٠/٤، والدر المصون: ٦٥١/٤.
- (٧٩) معاني القرآن: ٢٣٦-٢٣٧/١.
- (٨٠) معاني القرآن: ٢٧٥/٢.
- (٨١) انظر الدر المصون: ٦٥٢/٤.
- (٨٢) البيان: ٣٢٢-٣٢٣/١.
- (٨٣) التبيان: ٢٤٤/١.
- (٨٤) البحر: ١٤٠/٤، والدر المصون: ٦٥٢.
- (٨٥) الدر المصون: ٦٥٢/٤.
- (٨٦) المائدة: الآية: ٩.
- (٨٧) معاني القرآن للفراء: ٣٦٦/١، ومعاني القرآن وإعرابه: ٢٥٣/٢، وإعراب القراءات لابن خالويه: ١٥٨/١، والحجة لابن علي: ٣١١/٣، والمشكل: ٢٦٨/٢١، والبيان: ٣٢٣/١، والدر المصون: ٦٥٣/٤.
- (٨٨) الحجة: ١٣٩.
- (٨٩) إعراب القرآن: ٧٠/٢، والبيان: ٣٢٣/١، والتبيان: ٢٤٤/١، والدر المصون: ٦٥٣/٤.
- (٩٠) المشكل: ٢٦٨١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ١٥٧/٢، والدر المصون: ٦٥٣/٤.
- (٩١) معاني القرآن وإعرابه: ٢٥٤/٢.

الهوامش

- (٩٢) معاني القرآن: ٣٣٧/١.
- (٩٣) إعراب القرآن للنحاس: ٧٠/٢، والحجة لأبي علي: ٣١١/٣، والكشف: ٤٣٣/١، وشوح التسهيل: ٢٢/٢، والدر المصون: ٦٥٣/٤.
- (٩٤) انظر ص: ٢٠ من هذا البحث.
- (٩٥) التبيان: ٢٤٤/١.
- (٩٦) الدر المصون: ٦٥٣/٤.
- (٩٧) وردت في شرح ابن عقيل: ٣٦٨/١ بالنصب مع تخفيف (أن) وكسر الضاد من غضيب، ورفع اسم الجلالة (الله) وحين استعراض جميع ما ورد في هذه الآية من قراءات متواترة وغيرها لم أقف عليها بهذا الضبط مجتمعاً.
- (٩٨) السبعة: ٤٥٣، والتيسير: ١٣١.
- (٩٩) انظر معاني القرآن للفراء: ٢٤٧/٢، وإعراب القرآن للنحاس: ١٢٩/٣، والبيان: ١٩٣/٢، والتبيان: ١٥٤/٢، والدر المصون: ٣٨٦/٨.
- (١٠٠) السبعة: ٤٥٣، والتيسير: ١٣١.
- (١٠١) انظر معاني القرآن للفراء: ٢٤٧/٢، وإعراب القرآن للنحاس: ١٢٩/٣، والبيان: ١٩٣/٢، والتبيان: ١٥٤/٢، والدر المصون: ٣٨٦/٨.
- (١٠٢) الكشف: ١٣٥/٢.
- (١٠٣) انظر معاني القرآن وإعرابه: ٢٢/٤، والكشف: ١٣٥/٢، والتبيان: ١٥٤٤٢.
- (١٠٤) البيان: ١٩٣/٢.
- (١٠٥) معاني القرآن للفراء: ٢٤٧/٢، والتبيان: ١٥٤/٢، والدر المصون: ٣٨٦/٨.
- (١٠٦) الحجة: ٢٦٩.
- (١٠٧) الحجة: ٣١٤/٥.
- (١٠٨) يونس: من الآية: ١٠، وقراءة الجمهور فيها «أن الحمد لله» بالتخفيف والرفع/ انظر الشواذ: ٥٦.
- (١٠٩) المحتسب: ١٠٢٩٢، والأمالى الشجرية: ١١٥/٣، التبيان: ١٥٥/٢، والدر المصون: ٣٨٧/٨.
- (١١٠) البيت للأعشى، ميمون بن قيس، انظر الديوان: ١٣٣، وقد ورد فيه برواية أخرى، وفي بيتين مختلفين من معلقته، والبيتان:

إِنَّا كُنَّا كَمَا نَحْفِي وَنَتَّعِلُّ إِنَّمَا تَرِينَا حُفَاةً لَا نَعَال لَنَا

في فتية كسيوف الهند قد علموا أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيل

وهو من شواهد سيبويه: ١٣٧/٢، ٧٤/٣، ١٦٤، ومعاني القرآن وإعرابه: ٣٥/٤، والأصول: ٢٣٩/١،
والحجة لأبي علي: ٣١٥/٥، والمحتسب: ٣٠٨/١، والأمالى الشجرية: ١٧٨/٢، ١٥٦/٣.

(١١١) الأصول: ٢٣٩/١، وانظر الحجة لأبي علي: ٣١٥/٥.

(١١٢) النمل: من الآية: ٨.

(١١٣) الكتاب: ١٦٧٩٣.

(١١٤) الكتاب: ١٦٧-١٦٨/٣، والأصول: ٢٤٠/١، والحجة لأبي علي: ٣١٦/٥.

(١١٥) الأحزاب، من الآية: ٥٠.

(١١٦) شرح الألفية: ٦٦٠/١.

(١١٧) السبعة: ٣٢٩.

(١١٨) التيسير: ١٠٠.

(١١٩) الحجة: ١٨٣.

(١٢٠) الدر المصون: ٢٦٢/٦.



(١٢١) وهذا يخالف ما ذكره ابن مجاهد أعلاه.

(١٢٢) انظر الكشف: ٥٢٢/١، والبيان: ٤٢٠، والتبيان: ٣٣/٢.

(١٢٣) الدر المصون: ٢٦٢/٦، وشرح ابن عقيل: ٦٦٠/١، والهمع: ٤٥/٤.

(١٢٤) البقرة من الآية: ٨٣.

(١٢٥) التبيان: ٣٣/٢، والدر: ٢٦٢/٦.

(١٢٦) الدر: ٢٦٢/٦.

(١٢٧) انظر المسألة بالتفصيل في الإنصاف: ٦٥٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٨/٩، وشرح الكافية
للرضي: ٣٥٣/٤.

(١٢٨) الكتاب: ٥٢٧/٣، ٥٢٥/٣.

(١٢٩) انظر: اختلاف أحكامهما في الإنصاف: ٦٥٣/٢، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٧/٩، وشرح
الكافية للرضي: ٥٣٥/٤، والجني الداني: ١٧٤، والمغني: ٤٤٣.

(١٣٠) سيبويه: ٥٠٩/٣.

الهوامش

- (١٣١) شرح المفصل: ٣٧/٩.
- (١٣٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣١/٣، وإعراب القرآن للنحاس: ٢٦٧/٢.
- (١٣٣) الكشف: ٥٢٢/١.
- (١٣٤) ٦٠-٥٨/٢.
- (١٣٥) السبعة: ١٥٠، والتيسير: ٨٤.
- (١٣٦) انظر: نسبة القراءتين وتخريجهما في معاني القرآن للقراء: ٣٢٧/١، ومعاني القرآن وإعرابه: ٢٢٥/٢، والكشاف: ٦٥٨/١، والبحر: ٦٣/٤، والدر المصون: ٥٢٠/٤.
- (١٣٧) انظر معاني القرآن: ٣٢٦/١، ومعاني القرآن وإعرابه: ٢٢٤/٢، وإعراب القرآن: ٥٣/٢، والحجة: ٢٨٣/٣، والكشف: ٤٢٤/١.
- (١٣٨) معاني القرآن وإعرابه: ٢٢٤/٢.
- (١٣٩) المائدة: من الآية: ١١٦.
- (١٤٠) الحجة: ٢٨٣/٢.
- (١٤١) الكشف: ٦٥٨/١، والتبيان: ٢٣٤/١، والبحر: ٥٢٠/٤.
- (١٤٢) البحر: ٦٣/٤، والدر المصون: ٥٢٠-٥٢١/٤.
- (١٤٣) الحجة: ٢٨٣/٣، وانظر المشكل: ٢٥٥/١، والكشاف: ٦٥٨/١، والبحر: ٦٣/٤، والدر المصون: ٥٢٠/٤.
- (١٤٤) ذهب النحاة إلى أنه لا تجوز الإضافة إلى الأفعال، وما حدث من إضافة أسماء الزمان إليها فخرَج على أن الفعل بمنزلة المصدر، انظر: الحجة لابن خالويه: ١٣٦، والأمالي الشجرية: ٣٨٦/٢، وشرح المفصل: ١٦/٣.
- (١٤٥) شرح الكافية للرضي: ٢٦٤-٢٦٥/٣.
- (١٤٦) معاني القرآن للقراء: ٣٢٦/١، وانظر المشكل: ٢٥٥/١، والتبيان: ٢٣٤/١، والبحر: ٦٣/٤، والدر المصون: ٥٢٠/٤.
- (١٤٧) علل النحو: ٤٤٥.
- (١٤٨) البغداديات: ٣٣٧، والحجة: ٢٨٣/٣.
- (١٤٩) شرح الالفية لابن عقيل: ٥٨/٢، ٦٠.
- (١٥٠) شرح التسهيل: ٢٥٥/٣.

- (١٥١) الأمالي الشجرية: ٦٩/١.
- (١٥٢) شرح الكافية: ٢٦٥-٢٦٦/٣.
- (١٥٣) انظر: الحجة لأبي علي: ٢٨٣/٣، والأمالي الشجرية: ٦٨/١، والبحر: ٦٣/٤.
- (١٥٤) ديوان النابغة ص: ١٢٢، وهو من شواهد سيبويه: ٢٣٩/٢، والحجة لأبي علي: ٢٨٤/٣، والبغداديات: ٣٣٧، والأمالي الشجرية: ٦٨/١، ٣٨٥/٢، والإنصاف: ٢٩٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٦/٣، ٩١/٤.
- (١٥٥) المعارج، من الآية: ١١.
- (١٥٦) الحجة: ٢٨٣/٣.
- (١٥٧) معاني القرآن وإعرابه: ٢٢٥/٢.
- (١٥٨) التبيان: ٢٣٤/١، شرح الكافية للرضي: ٣٦٥-٣٦٦/٣.
- (١٥٩) شرح الألفية: ٦٧/٢، وراجع القراءة الأولى من البحث الخاصة (لندن) في حال اتصالها ببياء المتكلم ص: ١٠.
- (١٦٠) الأمالي الشجرية: ٣٣٩/١.
- (١٦١) شرح التسهيل: ٢٣٦/٢.
- (١٦٢) التيسير: ١١٦.
- (١٦٣) الحجة لأبي علي: ١٢٤/٥، والأمالي الشجرية: ٣٣٩/١.
- (١٦٤) الحجة لابن خالويه: ٢٢١، وانظر الحجة لأبي علي: ١٢٠/٥، والدر المصون: ٤٣٧/٧.
- (١٦٥) السبعة: ٣٨٨، والحجة لأبي علي: ١٢٤/٥، والتيسير: ١١٦.
- (١٦٦) الحجة: ٢٢٢.
- (١٦٧) الكشف: ٥٤/٢، وشرح المفصل: ١٠١/٤، والدر المصون: ٤٣٧-٤٣٨/٧.
- (١٦٨) الحجة لأبي علي: ١٢٩/٥، والكشف: ٥٤/٢، والدر المصون: ٤٣٨/٧.
- (١٦٩) شرح التسهيل: ٢٣٦/٢.
- (١٧٠) من الرجز لرجل من طيبي - وهو من شواهد شرح التسهيل: ٢٣٧/٢، والمساعد: ٥٣٣/١، والهمع: ٢١٧/٣.
- (١٧١) الحجة: ٢٢٢.

الهوامش

- (١٧٢) الحجة لأبي علي: ١٢٨/٥.
- (١٧٣) انظر سيبويه: ٢٨٦/٣، والحجة لأبي علي: ١٢٤/٥، وشرح التسهيل: ٢٣٧/٢، واللسان: ٩ (الذن).
- (١٧٤) شرح الألفية: ٨٢/٢.
- (١٧٥) السبعة: ٢٧، وفي الآية قراءات أخرى غير سبعية، انظر سيبويه: ٢٩٠/١، ومعاني القرآن للفراء: ٢٥٧/١، وإعراب القرآن للنحاس: ٩٨/٢، والبحر: ٢٢٩/٤.
- (١٧٦) معاني القرآن: ٣٥٧/١.
- (١٧٧) الحجة: ٤١٠/٣.
- (١٧٨) انظر: الإنصاف: ٤٢٧/٢.
- (١٧٩) البيت لعمر بن قمينة، انظر: الديوان ص: ١٨٢، وخزانة الأدب: ٤٠٦/٤. وهو من شواهد سيبويه: ١٧٨/١، والمقتضب: ٣٧٧/٤، والإنصاف: ٤٣٢/٢، وشرح المفصل: ٢٠/٣، وشرح الكافية: ٢٨٨/٢، والبسيط في شرح الجمل: ٨٨٩/٢.
- (١٨٠) البيت لذي الرمة، انظر ديوانه ص: ٣٤٧، والخزانة: ٤١٣/٤. وهو من شواهد سيبويه: ١٧٩/١، والمقتضب: ٣٧٦/٤، والحجة لابن خالويه ١٥١، والإنصاف: ٤٣٣/٢، وشرح الكافية: ٢١٣، ٢.
- الإيغال: الإبعاد، من أوغل في الأرض: إذا أبعد فيها، والأواخر: جمع أخرة الرخل، وهو العود الذي في آخر الرحل يستند إليه الراكب، والمئيس: شجر عظام تعمل منها الرحال، والفراييج: جمع فَرُوج، وهو الفتى من ولد الدجاج، اللسان: (وغل) و(أخر) و(ميس) و(نقض) و(فرج).
- وللنحاة شواهد أخرى على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور، انظر: سيبويه: ١٧٨/١، والإنصاف: ٤٣٢/٢، ٤٣٤.
- (١٨١) البيت بلا نسبة في الخزانة: ٤١٥/٤، وهو من شواهد الخصائص: ٤٠٦/٢، والحجة لأبي علي: ٤١٣/٣، والإنصاف: ٤٢٧/٢، وشرح المفصل: ١٩/٣، وشرح الكافية: ٢٩/٢، والبحر: ٢٩٩/٤.
- زججته زجاً: إذا طعنته بالزُّج، وهي الحديدية التي في أسفل الرمح والسنان، والقَلْوَص: الفتية من الإبل، اللسان: (زجج) و(قلص).
- (١٨٢) البيت للطرمّاح بن حكيم: انظر: ديوانه: ٢٦٩، ورواية الديوان: يَطْفَنُ... يَزَعُ، وهو من شواهد الخصائص: ٤٠٦/٢، والحجة لأبي علي: ١٩/٣، ١٢٣، ٤١٣، الإنصاف: ٤٢٩/٢، وشرح التسهيل: ٢٧٧/٣، والبحر: ٢٣٠/٤، والحوزي: البقر الوحشي، والمراتع: جمع مرتع وهو المكان الذي يرتع فيه، وتُرَعُ: تُخَفُ والقرع: الضرب، والقسي: جمع قوس. والكنائن: جمع كنانة، وهو الجراب التي توضع السهام فيه.

الهوامش

- (١٨٣) انظر: الإنصاف: ٤٢٧/٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢٧٣/٣ ... وما بعدها.
- (١٨٤) انظر: الإنصاف: ٤٣١/٢، وشرح الكافية: ٢٨٨/٢.
- (١٨٥) انظر: الإنصاف: ٤٣١/٢، وشرح المفصل: ١٩/٣.
- (١٨٦) الحجة لأبي علي: ٤١٢/٣.
- (١٨٧) الإنصاف: ٤٣٥/٢. وقد أيد أبو البركات مذهب البصريين في منع الفصل، وتأييده كان واضحاً في كتابه الإنصاف على خلاف ما نقل عنه البغدادي من أنه أيد قراءة ابن عامر في نفس الكتاب، إلا أن السمين حكى ما حكاه البغدادي عن أبي البركات من تأييد واستشهاد، ولكن بنسبته إلى أبي بكر ابن الأنباري.
- انظر: الدر المصون: ١٦٦/٥، والخزانة: ٤٢١/٤.
- (١٨٨) معاني القرآن: ٨١/٢، وانظر: ٣٥٨/١. حيث ردّ القراء القراءتين مع أنه إمام أهل الكوفة، الذين ذهبوا إلى جواز الفصل استشهاداً بقراءة ابن عامر.
- (١٨٩) ص: ١٥١.
- (١٩٠) الحجة: ٤١١/٣.
- (١٩١) الكشف: ٤٥٤/١.
- (١٩٢) سبق تخريجه ص: ٣٧.
- (١٩٣) الكشف: ٥٤/٢.
- (١٩٤) ٢٨١/٢.
- (١٩٥) الإنصاف: ٤٣٦/٢.
- (١٩٦) معاني القرآن للقراء: ٣٥٧/١، والكشاف: ٥٤/٢، والإنصاف: ٤٣٦/٢.
- (١٩٧) لم أقف على كلامه هذا في كتابه المرشد الوجيز، انظر: الخزانة: ٤٢٥/٤.
- (١٩٨) غاية النهاية: ٤٢٣/١، وانظر شرح التسهيل: ٢٧٧/٣، والبحر: ٢٢٩/٤، والدر المصون: ١٦٢/٥.
- (١٩٩) شرح التسهيل: ٢٧٧/٣.
- (٢٠٠) انظر الشواهد في شرح التسهيل: ٢٧٧/٣، والدر المصون: ١٦٢/٥، والخزانة: ٤١٣/٤.
- وراجع ما ورد سابقاً ص: ٣٧، ٣٨، من هذه المسألة.
- (٢٠١) سورة إبراهيم من الآية: ٤٧، وانظر البحر: ٤٣٩/٥.

الهوامش

- (٢٠٢) شرح التسهيل: ٢٧٨/٣، والبحر: ٢٣٠/٤، والدر المصون: ١٦٧/٥.
- (٢٠٣) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، سورة الأعراف، باب (قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً) ١٩٧/٥.
- (٢٠٤) شرح التسهيل: ٢٧٣/٣، ٢٧٧، والدر المصون: ١٦٧.
- (٢٠٥) نقله السمين في الدر: ١٦٦-١٦٧ بنسبته إلى أبي بكر، ونقله البغدادي في الخزانة: ٤٢٢/٤، عن الجعبري منسوباً إلى أبي البركات صاحب الإنصاف.
- (٢٠٦) الخصائص: ٣٨٥/١.
- (٢٠٧) المصدر السابق.
- (٢٠٨) الدر المصون: ١٧٥/٥.
- (٢٠٩) شرح الألفية: ٢٤٠/٢.
- (٢١٠) السبعة: ٢٢٦، والتيسير: ٧٨.
- (٢١١) معاني القرآن للفراء: ٢٥٢/١، والحجة لابن خالويه: ١١٨، والمشكل: ١٧٦/١، والكشاف: ٢٩٣/١، والتبيان: ٢٦٥/١، والدر المصون: ٥٥٤/٣.
- (٢١٢) البحر: ١٥٧/٣.
- (٢١٣) المشكل: ١٧٦/١، والكشاف: ٤٩٣/١، والبحر: ١٥٧/٣، والدر المصون: ٥٥٤/٣.
- (٢١٤) التبيان: ١٦٥/١.
- (٢١٥) وقرأ بها جماعة من غير السبعة، منهم: إبراهيم النخعي والأعمش وقتادة وغيرهم.
انظر: البحر: ١٥٧/٣.
- (٢١٦) نقل ابن مالك والسمين عن الأخفش أنه قال بهذا التوجيه، في حين أنه ذهب في كتابه معاني القرآن إلى ترجيح النصب على الجر وقال: «والأول أحسن، لأنك لا تجري الظاهر المجرور على المضمرة المجرورة» ٢٢٤/١، وانظر شرح التسهيل: ٣٧٥/٣، والدر المصون: ٣٩٤/٢.
- (٢١٧) انظر شرح المفصل: ٧٨/٣، وشرح التسهيل: ٣٧٥/٣، والبحر: ١٥٨/٣، والدر المصون: ٥٥٥/٣، وشرح ابن عقيل: ٢٤٠/٢.
- (٢١٨) انظر الكتاب: ٣٨٢/٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٤٣١/١، والإنصاف: ٤٦٣/٢.
- (٢١٩) الدر المصون: ٢٩٤/٢.
- (٢٢٠) النساء، من الآية: ١٢٧، وبه وجه الفراء في معاني القرآن: ٢٩٠/١ مع أنه في توجيهه للخفض في

قوله تعالى (والأرحام) قال: «وفيه قبح، لأن العرب لا تردّ على مخفوض وقد كني عنه» ٢٥٢/١، وانظر الإنصاف: ٤٦٣/٢، والدر المصون: ٣٩٤/٢.

(٢٢١) الحجر، الآية: ٢٠.

(٢٢٢) معاني القرآن: ٨٦/٢، وانظر: الإنصاف: ٤٦٤/٢، والدر المصون: ٣٩٤/٢.

(٢٢٣) شرح التسهيل: ٢٧٦/٣، وانظر: الإنصاف: ٤٦٣/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٤٤/١، والدر المصون: ٣٩٤/٢.

(٢٢٤) صحيح البخاري، كتاب الإجارة، باب الإجارة إلى صلاة العصر: ٥٠/٣، ونصه: عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمالاً....».

سنن الترمذي أبواب الأمثال عن الرسول « - باب ما جاء مثلُ ابن آدم وأجله وأمله: ٢٣٠/٤ ونصه: «.... إنما مثلكم مثل اليهود والنصارى كرجل استعمل عمالاً» وهو من شواهد شرح التسهيل: ٣٧٦/٣.

(٢٢٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣٧٦/٣، والدر المصون ٣٩٤/٢.

(٢٢٦) الحجة لابن خالويه: ١١٩، شرح الجمل لابن عصفور: ٤٨٣/١.

(٢٢٧) البيت من الأبيات الخمسين التي استشهد بها سيبويه ولم يعرف قائلها، ونسبه محقق معاني القرآن وإعرابه إلى الأعشى، وإلى عمرو بن معد يكرب، ولم أقف عليه في ديوانيهما، ونسبه أيضاً إلى خفاف بن ندبة السلمي، انظر الكامل: ٤٥/٢، والخزائن: ١٢٣/٥، وهو من شواهد الكتاب: ٣٨٣/٢، ومعاني القرآن وإعرابه: ٧/٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٤٣/١، والحجة لابن خالويه: ١١٩، والإنصاف: ٤٦٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٩/٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٧٦/٣، والبحر: ١٥٨/٣، والدر المصون: ٣٩٦/٢.

(٢٢٨) البيت لمسكين الدرامي، انظر ديوان شعره/ ص: ٧٥، وروايته فيه: والكعب مآ تنانف. وهو من شواهد معاني القرآن للفراء: ٢٥٣/١، وإعراب القرآن للنحاس: ٤٣١/١، والإنصاف: ٤٦٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٩/٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٤٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٧٧/٣، والبحر: ١٥٨/٣، والدر المصون: ٣٩٥/٢.

غالط - المكان المطمئن من الأرض - ونفائف: واسعة، أي بين السيف والكعبة مسافة، انظر الإنصاف: ٤٦٥-٤٦٦.

(٢٢٩) لم أقف على قائله، وهو في الكتاب: ٢٨٣/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٤٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٧٧/٣، والدر المصون: ٣٩٦/٢، وأبك أي: ويك، وأيئة أي: دعا ونادى، من قولهم:

الهوامش

- يا أيها، المصدر: قوي الصدر وشديده، والجلّة مفردها (جليل): الكبير المسن، الجاب: الغليظ، الحشور: المنتفخ الجانبين. انظر اللسان: (أوب)، (أيه)، (جلل)، (جاب)، (حشر).
- (٢٣٠) لم أهدئ إلى قائله أيضاً، انظر معاني القرآن: ٨٦/٢، والإنصاف: ٤٦٦/٢، وشرح التسهيل: ٣٧٧/٣، والبحر: ١٤٨/٢، والدر: ٣٩٥/٢.
- (٢٣١) انظر الإنصاف: ٤٦٤/٢، وشرح التسهيل: ٣٧٧/٣-٣٧٤.
- (٢٣٢) الكتاب: ٢٤٨/١.
- (٢٣٣) الكتاب: ٢٨٣/٢.
- (٢٣٤) معاني القرآن: ٢٥٢/١.
- (٢٣٥) معاني القرآن: ٢٢٤/١.
- (٢٣٦) معاني القرآن وإعرابه: ٦/٢.
- (٢٣٧) الإنصاف: ٤٦٧/٢، وانظر سيبويه: ٢٨٢/٢، معاني القرآن وإعرابه: ٦/٢، الكشف: ٣٦٥/١.
- (٢٣٨) الحجة لابن خالويه: ١١٨، والكشاف: ٤٩٣/١، والإنصاف: ٤٦٦/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٤/١.
- (٢٣٩) انظر معاني القرآن وإعرابه: ٦/٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٤٣/١، والمشكل: ١٧٧/١، والإنصاف: ٤٦٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٨/٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٤٢/١، والبحر: ١٥٨/٢.
- (٢٤٠) إعراب القرآن للنحاس: ٤٣١/١.
- (٢٤١) معاني القرآن وإعرابه: ٦/٢، وانظر: إعراب القرآن للنحاس: ٤٣١/١، والبحر: ١٥٨/٣.
- (٢٤٢) الإنصاف: ٤٦٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٨/٣، والدر المصون: ٥٥٥/٣.
- (٢٤٣) سبق الاستشهاد به ص: ٤٥، وانظر الإنصاف: ٤٦٧، ٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٨/٣.
- (٢٤٤) البيت لجميل بثينة، انظر ديوانه: ص: ١٠٥، وهو من شواهد الحجة لابن خالويه: ١١٩، والخصائص: ٢٨٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٩/٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٢٤/١، والمغني: ١٨٢.
- (٢٤٥) التبيان: ١٦٥/١، والدر المصون: ٥٥٥/٣.
- (٢٤٦) ٤٦٧/٢ وما يليها.
- (٢٤٧) النساء، من الآية: ١٢٧.

الهوامش

- (٢٤٨) الحِجْر: الآية: ٢٠.
- (٢٤٩) البقرة من الآية: ٢١٧.
- (٢٥٠) شرح الجمل: ٢٤٤/١.
- (٢٥١) سبق تخريجه ص: ٤٥.
- (٢٥٢) سبق تخريجه ص: ٤٥.
- (٢٥٣) سبق تخريجه: ٤٦.
- (٢٥٤) شرح الجمل: ٢٤٥/١.
- (٢٥٥) انظر شرح المفصل: ٧٨/٣، وشرح التسهيل: ٣٧٥/٣، والبحر: ١٥٨/٣، والدر المصون: ٥٥٥/٣، وشرح ابن عقيل: ٢٤٠/٢.
- (٢٥٦) انظر البحث ص: ٤٦.
- (٢٥٧) شرح التسهيل: ٣٧٥/٣، وانظر الدر: ٣٩٦/٢.
- (٢٥٨) راجع البحث ص: ٤٧.
- (٢٥٩) شرح التسهيل: ٣٧٦/٣.
- (٢٦٠) البحر: ١٥٨/٣.
- (٢٦١) الدر: ٣٩٤/٢.
- (٢٦٢) ابن يعيش أنكر أن تردُّ قراءة حمزة وهو إمام ثقة، قال: «لا سبيل إلى ردِّ نقل الثقة» مع أنه ردَّ قراءة سبعية قرأ بها ابن عامر من قوله تعالى: ﴿زَيْنَ لَكَبِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ الانعام من الآية: ١٣٧.
- راجع البحث ص: ٢٨، وانظر شرح المفصل: ٢٣/٣.
- (٢٦٣) البحر: ١٥٩/٣، وانظر شرح المفصل لابن يعيش: ٧٨/٣، والدر المصون: ٥٥٥/٣.
- (٢٦٤) غاية النهاية: ٢٦١/١.
- (٢٦٥) البحر: ١٥٩/٣.
- (٢٦٦) شرح الألفية: ٣٥٨/٢.
- (٢٦٧) السبعة: ٥٧٠، التيسير: ١٥٥.
- (٢٦٨) وهي قراءة الأعرج وأبي حيوة، وزيد بن علي، والزعفراني، وابن مقسم، البحر: ٤٦٥/٧.

الهوامش

- (٢٦٩) معاني القرآن: ٢٣٥/٣، ٩/١.
- (٢٧٠) شرح الألفية: ٣٥٧/٢، وشرح التسهيل: ٣٤/٣.
- (٢٧١) شرح الكافية: ٦٣/٤.
- (٢٧٢) الجني الداني: ١٢٨.
- (٢٧٣) اختلف النحويون في عامل النص هنا، فذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على الخلاف، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد الفاء، وهناك رأي ثالث نسب للجرمي وهو النصب بالفاء نفسها - انظر الخلاف مفصلاً في الإنصاف: ٥٥٧/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٤٣/٢.
- (٢٧٤) سورة عبس، الآيتان: ٣، ٤.
- وانظر الحجة لابن خالويه: ٣١٥، والمشكل: ٤٥٧/٢، والتبيان: ٢٨١/٢، وشرح التسهيل: ٣٤/٣، وشرح الكافية للرضي: ٦٣/٤، والبحر: ٤٦٥/٧، والدر المصون: ٨٤٢/٩، ٦٨٧/١٠.
- (٢٧٥) لم أهد إلى قائله، وقد أشده الفراء في معاني القرآن: ٩/٣، وانظر الخصائص: ٣١٦/١، والإنصاف: ٢٢٠/١، وشرح التسهيل: ٣٤/٣، والمغني: ٢٠٦.
- (٢٧٦) البحر: ٤٦٦/٧، وانظر الدر المصون: ٩، ٤٨٢، ومغني اللبيب: ٦٢٣.
- (٢٧٧) صحيح البخاري كتاب الشهادات، باب من أقام البيعة بعد اليمين: ١٦٢/٣، ونصه: عن أم سلمة رضي الله عنها أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: (إنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم الحنُّ بحجته من بعض....).
- وروي في الموضع نفسه من صحيح مسلم - الحديث الخامس: ٦/١٢ برواية أخرى: قال: (إنما أنا بشر، وإنه يأتيني الخصم، فلعل بعضهم أن يكون أبلغ من بعض...) والحديث من شواهد المغني: ٦٢٣.
- (٢٧٨) التبيان: ٢١٩/٢، وانظر البحر: ٤٦٥، ٧، والدر المصون: ٤٨٢/٩، ومغني اللبيب: ٧١٤.
- (٢٧٩) البيت ليسون بنت بحدل الكلبية زوج معاوية بن أبي سفيان، انظر الخزانة: ٥٠٣، ٨، وهو من شواهد سيبويه: ٤٥/٣، والأصول: ١٥٠/٢، والأمالى الشجرية: ٤٢٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٥، ٧، وروايته فيها: للبس، ومغني اللبيب: ٣٥٢، وشرح ابن عقيل: ٣٥٨/٢.
- (٢٨٠) الكشاف: ٤٢٨/٣.
- (٢٨١) الجني الداني: ١٢٩، وجعله المرادي تأويلاً من تأويلات البصريين للنصب.
- (٢٨٢) التبيان: ٢١٩/٢، وانظر توجيهه لآية عبس: ٢٨١/٢.

- (٢٨٣) انظر البحر: ٤٦٥، ٧، والدر المصون: ٦٨٦/١٠.
- (٢٨٤) شرح الألفية: ٣٧٧/٢.
- (٢٨٥) ورد في الفعل قراءات غير إعرابية انظر إعراب القرآن للنحاس: ٣٥٠/١، والدر المصون: ٦٨٨/٢، ٦٩٠.
- (٢٨٦) الدر المصون: ٦٨٨/٢، وانظر شرح المفصل لابن يعيش: ٥٥/٧.
- (٢٨٧) السبعة: ١٩٥، الكشف: ٣٢٣/١، والأمالى الشجرية: ٣٠/١، البحر: ٣٦٠/٢.
- (٢٨٨) انظر سيبويه: ٨٩/٣، والمقتضب: ٢٢/٢، والأمالى الشجرية: ٣٠/١، وشرح المفصل ٥٥/٧.
- (٢٨٩) الكشف: ٣٢٣/١.
- (٢٩٠) السبعة: ١٨٩٥، وإعراب القرآن للنحاس: ٣٥٠/١، والكشف: ٣٢٣/١، والأمالى الشجرية: ٣٠/١، والبحر: ٣٦٠/٢.
- (٢٩١) الكتاب: ٨٩/٣، وانظر المقتضب: ٢٢/٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٣٥٠/١، والأمالى الشجرية: ٣٠/١ والبيان: ١٨٦/١، وشرح المفصل: ٥٥، ٧، وشرح الكافية للرضي: ١٢٥/٤.
- (٢٩٢) الكشف: ٣٢٣/١، وانظر البحر المحيط: ٣٦٠/٢، والدر المصون: ٦٨٧/٢.
- (٢٩٣) الكتاب: ٩٠/٣.
- (٢٩٤) إعراب القرآن: ٣٥٠/١، وانظر المشكل: ١٢١/١، والأمالى الشجرية: ٣٠/١.
- (٢٩٥) سيبويه: ٩٠/٣، والمقتضب: ٣٢٢/٢، وشرح المفصل: ٥٥/٧، والدر المصون: ٦٨٨/٢.
- (٢٩٦) انظر ديوان النابغة: ١٦٩، وروايته، والشهر الحرام، و(نمسيك) بدلاً من (وتأخذ)، والبيت من شواهد الأمالى الشجرية: ٢٩/١، والبحر: ٣٦٠/٢، والدر المصون: ٦٨٧/٢.
- وذئاب: أطراف، وأجب الظهر، أي: بدون سنام.
- (٢٩٧) البيان: ١٨٦/١، وشرح الكافية: ١٢٥/٤-١٢٦.
- (٢٩٨) شرح الألفية: ٤٠٧/٢.
- (٢٩٩) السبعة: ٣٨٩-٣٩٠، والتيسير: ١١٦.
- (٣٠٠) الكشف: ٥٨/٢.
- (٣٠١) انظر معاني القرآن: ١٢٨/٢، ومعاني القرآن وإعرابه: ٢٧٨/٣، والحجة: ٢٢٣، وحجة القراءات لأبي زرعة: ٤١٤، والكشف: ٥٨/٢.

الهوامش

- (٣٠٢) إعراب القرآن: ٤٥٣/٢، والحجة: ٢٢٣، والكشف: ٥٨/٢، وانظر التبيان: ١٠١/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٤/٦، وشرح الكافية للرضي: ٣٧/٣.
- (٣٠٣) البيت لعنترة، انظر الديوان: ١٥. وهو من شواهد إعراب القرآن للنحاس: ٤٥٣/٢، وانظر معاني القرآن للفراء: ١٢٨/٢، ومعاني القرآن وإعرابه: ٢٧٩/٣، والأصول: ٣٢٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٤/٣.
- وخافية الغراب: آخر الريش من الجناح مما يلي الظهر سميت بذلك لخفانها، والأسحم: الأسود، انظر الخزانة: ٣٩٣/٧.
- (٣٠٤) معاني القرآن وإعرابه: ٢٧٩-٢٧٨/٣.
- (٣٠٥) معاني القرآن وإعرابه: ٢٧٨/٣، وانظر الكشف: ٥٨/٢.
- (٣٠٦) معاني القرآن: ١٣٨/٣.
- (٣٠٧) شرح المفصل: ٢٤/٦، وانظر: شرح الكافية ٣٧٧/٣، ولم أقف على رأيه هذا في كتابه معاني القرآن وإعرابه.
- (٣٠٨) الأعراف من الآية: ١٦٠.
- (٣٠٩) شرح الكافية: ٣٧٧/٣.
- (٣١٠) الدر المصون: ٤٧١/٧.
- (٣١١) يريد عقد المائة.
- (٣١٢) الكتاب: ٢٠٧/١.
- (٣١٣) الحجة: ٢٢٣.
- (٣١٤) معاني القرآن: ١٣٨/٢.
- (٣١٥) حجة القراءات لأبي زرع: ٤١٤.
- (٣١٦) الكشف: ٥٨/٢.
- (٣١٧) الكهف، من الآية: ١٠٣، وانظر الكشاف: ٤٨١/٢.
- (٣١٨) التبيان: ١٠١/١.
- (٣١٩) المقتضب: ١٧١/٢.
- (٣٢٠) هي من شواهد سيبويه أيضاً، انظر الكتاب: ٢٠٩/١، والمقتضب: ١٧٣-١٧٢/٢.

- (٣٢١) انظر الكتاب: ٢/١٧٢-١٧٣، والصاحبي: ٣٤٩، والمخصص: ١٧/٢٩-٣٥، والمزهر ١/٣٣٣.
- (٣٢٢) شرح الألفية: ٢/٥١٠.
- (٣٢٣) السبعة: ٣٦٠، التيسير: ١٠٨.
- (٣٢٤) الكتاب: ٤/١٨٣، وانظر الكشاف: ٢/٢١.
- (٣٢٥) لقمان، من الآية: ٣٣.
- (٣٢٦) معاني القرآن وإعرابه: ٤/٢٠٢، وانظر الحجة لأبي علي: ٥/٢٣، الممتع: ٢/٥٥٣، وشرح الشافية للرضي: ٢/٣٠١.
- (٣٢٧) شرح المفصل: ٩/٧٥.
- (٣٢٨) وانظر معاني القرآن وإعرابه: ٤/٢٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩/٧٥، والممتع: ٢/٥٥٣، وشرح الشافية: ٢/٣٠١.
- (٣٢٩) الحجة لأبي علي: ٥/٢٣.
- (٣٣٠) الحجة لأبي علي: ٥/٢٣، وانظر الكشف: ٢/٢١، وشرح المفصل: ٩/٧٥، وشرح الشافية: ٢/٣٠١.
- (٣٣١) الكتاب: ٤/١٨٣، وشرح المفصل: ٩/٧٥، وشرح الشافية: ٢/٣٠١.
- (٣٣٢) الكتاب: ٤/١٨٣، والحجة لأبي علي: ٥/٢٣، وشرح المفصل: ٩/٧٥، وشرح الشافية: ٢/٣٠١.
- (٣٣٣) معاني القرآن وإعرابه: ٤/٢٠٢، والكشف: ٢/٢١-٢٢.
- (٣٣٤) شرح الألفية: ٢/٥٨٤-٥٨٥.
- (٣٣٥) السبعة: ٥٢١، التيسير: ١٤٥.
- (٣٣٦) انظر اللسان: (وقر).
- (٣٣٧) معاني القرآن: ٢/٣٤٢، ومعاني القرآن وإعرابه: ٤/٢٢٥، وإعراب القرآن: ٣/٣١٣، والتهذيب للأزهري (وقر): ٩/٢٨٠، والكشف: ٢/١٩٧.
- (٣٣٨) انظر المنصف: ١/١٨٤، ١٨٨، والكشف: ٢/١٩٧، والممتع: ٢/٤٢٦.
- (٣٣٩) معاني القرآن للفرأ: ٢/٣٤٢، ومعاني القرآن وإعرابه: ٤/٢٢٥، وإعراب القرآن للنحاس: ٣/٣١٣، والحجة لأبي علي: ٥/٤٧٥، والحجة لأبي زرعة: ٥٧٧-٥٧٨.
- (٣٤٠) معاني القرآن: ٢/٣٤٢، وانظر: الكشف: ٢/١٩٨، والدر المصون: ٩/١٢١-١٢٢.
- (٣٤١) شرح الكافية الشافية: ٤/٢١٧٠.

الهوامش

- (٣٤٢) الكتاب: ٤/٤٢٢، وانظر: ٤/٤٨٢.
- (٣٤٣) معاني القرآن: ٢/٣٤٢.
- (٣٤٤) البحر: ٧/٢٣٠.
- (٣٤٥) الحجة: ٥/٤٧٥.
- (٣٤٦) البحر: ٧/٢٣٠.
- (٣٤٧) معاني القرآن وإعرابه: ٤/٢٢٥، والحجة لابن خالويه: ٢٩٠، والدر المصون: ١٢١/٠.
- (٣٤٨) إعراب القرآن للنحاس: ٣/٣١٣-٣١٤، الحجة لأبي زرعة: ٥٧٧.
- (٣٤٩) شرح الكافية الشافية: ٤/٢١٧١، والدر المصون: ١٢١/٩.
- (٣٥٠) الدر المصون: ١٢١/٩.
- (٣٥١) إعراب القرآن: ٣/٢١٣.
- (٣٥٢) شرح الكافية الشافية: ٤/٢١٧٠.
- (٣٥٣) الدر المصون: ٩/١٢١-١٢٢.



مركز تحقيقات كالمبيوتر علوم إسلامي

فهرس المصادر والمراجع

- (١) الأزهية في علم الحروف، للهروي، تحقيق: عبدالمعين الملوحي، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٣٩١هـ = ١٩٧١م.
- (٢) الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، بيروت، ط مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- (٣) إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه، تحقيق د. عبدالرحمن العثيمين، مصر، مطبعة المدني، ط: ١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.
- (٤) إعراب القرآن للنحاس، تحقيق: د. زهير غازي زهد، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- (٥) الاقتراح في أصول النحو وجدله، تحقيق: د. محمود فجال، مطبعة الثغر، ط ١، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.
- (٦) الأمالي الشجرية، لابن الشجري، تحقيق: د. محمود الطناجي، القاهرة، مطبعة المدني، ط ١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.
- (٧) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة دار إحياء التراث العربي، وط: بيروت: دار الفكر العربي.
- (٨) البحر المحيط، لأبي حيان، دار الفكر، ط ٢، ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- (٩) البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق: د. عياد الثبتي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٧هـ.
- (١٠) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، حققه: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصرية.
- (١١) البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: طه عبدالحميد طه: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ.
- (١٢) التبيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، مصر، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- (١٣) تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق جماعة من العلماء، مطبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- (١٤) التيسير في القراءات السبع، لأبي عمر والداني، صححه، أوتويرتزل، بيروت، ط: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.
- (١٥) الجنى الداني في حروف المعاني للمراذبي، تحقيق، طه محسن، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م.

فهرس المصادر والمراجع

- (١٦) الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق: د. عبدالعال مكرم، بيروت، دار الشروق، ط: ٤، ١٤٠١هـ.
- (١٧) حجة القراءات السبع لأبي زرعة، تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط: ٣، ١٤٠٢هـ.
- (١٨) الحجة للقراء السبع لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دمشق، دار المأمون للتراث، ط: ١، ١٤٠٤هـ.
- (١٩) خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد الكافية، لعبدالقادر البغدادي، بيروت، دار صادر، ط: ١.
- (٢٠) الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت: دار الكتاب العربي.
- (٢١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم - محمد عبدالخالق عضيمة، مصر، مطبعة السعادة.
- (٢٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد الخراط، دمشق، دار القلم، ط: ١، ١٤٠٦هـ.
- (٢٣) ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، شرحه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- (٢٤) ديوان جميل بثينة، بيروت، دار صادر.
- (٢٥) ديوان ذي الرمة، شرح الخطيب التبريزي، كتب مقدمته وهوامشه وفهارسه: مجيد طراد، بيروت، دار الكتاب العربي، ط: ١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.
- (٢٦) ديوان شعر مسكين الدارمي، تحقيق: كارين صادر، بيروت، دار صادر، ط: ١، ٢٠٠٠م.
- (٢٧) ديوان الطرمّاح، تحقيق: عزة حسن، بيروت، دار الشرق العربي، ط: ٢، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.
- (٢٨) ديوان عمرو بن قميئة، حققه وشرحه وعلق عليه: حسن كامل الصيرفي، دار الكاتب العربي، ١٢٨٥هـ = ١٩٦٥م.
- (٢٩) ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدي، صنعه هاشم الطعان، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة - مطبعة الجمهورية ١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م.
- (٣٠) ديوان عنتر بن شداد، تحقيق بدر الدين حاضري، محمد حَمّامي، بيروت، دار الشرق العربي، ط: ١، ١٩٩٢م = ١٤١٢هـ.
- (٣١) ديوان النابغة الذبياني، شرح وتعليق: د. حنا نصر الحنّي، بيروت، دار الكاتب العربي، ط: ١، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.
- (٣٢) السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف ط: ٢، ١٩٨٠م.

فهرس المصادر والمراجع

- (٢٣) سنن الترمذي (الجامع الصحيح)، تحقيق وتصحيح: عبدالرحمن محمد عثمان، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
- (٢٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، حققه: محمد محيي الدين عبدالحميد، مصر، مطبعة السعادة، ط: ١٤، ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م.
- (٢٥) شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، مصر، مطبعة هجر، ط: ١، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.
- (٢٦) شرح جعل الزجاجي (الشرح الكبير)، لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، العراق، مؤسسة دار الكتب.
- (٢٧) شرح ديوان الأعشى، تحقيق: لجنة الدراسات في دار الكتاب اللبناني، بإشراف: كامل سليمان، بيروت، دار الكتاب اللبناني ط: ١.
- (٢٨) شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الرزقاق، محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م.
- (٢٩) شرح كافية ابن الحاجب، للرضي، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه، د. إميل يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.
- (٤٠) شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: د. عبدالمنعم هريدي، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، دار المأمون للتراث ط: ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
- (٤١) شرح المفصل لابن يعيش، بيروت، عالم الكتب، القاهرة: مكتبة المتنبّي.
- (٤٢) شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبدالكريم، الكويت، المطبعة العصرية، ط: ١، ١٩٧٦م.
- (٤٣) الصحابي في فقه اللغة، وسنن العرب في كلامهم، لأحمد بن فارس، تحقيق: مصطفى الشويمي، بيروت، مؤسسة: أ. بدران للطباعة والنشر، ١٩٦٤م = ١٣٨٣هـ.
- (٤٤) صحيح البخاري، المكتبة الإسلامية، استانبول، ١٩٧٩م، وطبعة ١٩٨١م.
- (٤٥) صحيح مسلم بشرح النووي، ضبط نصه ورقمه: محمد فؤاد عبدالباقي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.
- (٤٦) علل النحو، للوراق - تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، الرياض: مكتبة الرشد، ط: ١، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.
- (٤٧) غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، عني بنشره، ج. براجستراسر، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: ٢، ١٤٠٠هـ.

فهرس المصادر والمراجع

- (٤٨) الفريد في إعراب القرآن المجيد، للهمداني، تحقيق: د. محمد حسن النمر، قطر، دار الثقافة، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.
- (٤٩) القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، د. محمد عمر بازمول، الرياض، دار الهجرة، ط: ١، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.
- (٥٠) الكامل في اللغة والأدب للمبرد، بيروت: ط مكتبة المعارف.
- (٥١) الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبدالسلام هارون، بيروت، عالم الكتب، ط: ٣، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- (٥٢) الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، بيروت، دار المعرفة.
- (٥٣) الكشف عن وجود القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي القيسي، تحقيق: د. محمد محيي الدين رمضان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط: ٢، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- (٥٤) لسان العرب، لابن منظور، بيروت، دار صادر.
- (٥٥) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبدالحليم النجار، ود. عبدالفتاح شلبي، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٣٨٦هـ.
- (٥٦) المخصص، لابن سيده، بيروت، دار الكتب العلمية.
- (٥٧) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، عني بنشره: ج. براجستراسر، القاهرة، مكتبة المتنبى.
- (٥٨) المرشد الوجيز في علوم تتعلق بالكتاب العزيز، لأبي شامة المقدسي، تحقيق طيار التي قولاج، بيروت، ط دار صادر ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م.
- (٥٩) الزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، شرحه وضبطه وعلق عليه: محمد الولي، علي البجادي، محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- (٦٠) المسائل المشككة المعروفة بالبغديات، لأبي علي الفارسي، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبدالله السنكاوي، بغداد، مطبعة العاني.
- (٦١) المساعد علي تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، دمشق، ط دار الفكر ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
- (٦٢) مشكل إعراب القرآن، لمكي القيسي، تحقيق: ياسين السواسي، دمشق: دار المأمون للتراث، ط: ٢.
- (٦٣) معاني القرآن، للأخفش، تحقيق: د. فائز فارسي، ط: ٢، ١٤٠١هـ.

فهرس المصادر والمراجع

- (٦٤) معاني القرآن، للفراء، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، بيروت، عالم الكتب، ط: ٣، ١٤٠٣هـ.
- (٦٥) معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: د. عبدالجليل شلبي، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٩٤هـ..
- (٦٦) المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، وضعه عدد من المستشرقين، ليدن، مكتبة بريل، ١٩٣٦م.
- (٦٧) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه: محمد فؤاد عبدالباقي، بيروت، دار الفكر.
- (٦٨) مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، بيروت، دار الفكر، ط: ٥، ١٩٧٩م.
- (٦٩) المقتضب للمبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب.
- (٧٠) المتع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، بيروت، دار الأوقاف الجديدة، ط: ٤، ١٣٩٩هـ.
- (٧١) منجد القرنين ومرشد الطالبين، لابن الجزري، قرأه الشيخ: محمد الشنتقيطي، والشيخ أحمد شاكر، بيروت، دار الكتاب العلمية، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
- (٧٢) المنصف، لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبدالله أمين، مصر، مصطفى الباي الحلبي، ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م.
- (٧٣) همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون، د. عبدالعال سالم مكرم، الكويت، دار البحوث العلمية، ١٣٩٤هـ = ١٩٧٥م، ومطبعة مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.